الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الجزائرية

الفترة ما بين: 1980_2014

تحت إشراف الأستاذ:

لطفي مخزومي

إعداد الطالبة:

سناء جبريط

لجنة المناقشة

موسى جديدي	أستاذ مساعد_ أ _ بجامعة الوادي	رئيسا
رياض ريمي	أستاذ محاضر _ب_ بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
لطفي مخزومي	أستاذ مساعد_ أ _ بجامعة الوادي	مشرفا مساعدا
الأخضر بن عمر	أستاذ مساعد_ أ _ بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة32)

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة 105)

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ

وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام 162 و 163

صدق الله العظيم

الشكر

الهي لا يطيب اليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الآخرة الا بعفوك

ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة ونصح الامة وادى الامانة الى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى كل من اشعل شمعة في دروب علمنا والى من اعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

الاساتذة الكرام

واتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ **لطفي مخزومي**

الذي تفضل بإشراف على هذا العمل فجازاه الله علني كل خير وله مني كل التقدير والاحترام

كما لا انسى كل من مد لي يد العون

الى كل من ساعدني ولو بنصيحة

الإهداء

*الملاكي في الحياة الى معنى الحب ومعنى الحنان

الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب **امي**

*الى من كلله الله بالهبة والوقار

الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار الى القلب الكبير

ابي الغالي

امدى الله في عمرها وستبقى كلماتهم نجوم اهتدي بها اليوم وغدا والى الابد

*الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

الى من آثروني على أنفسهم الى من علموني علم الحياة الى من أظهروا لي ما واجمل من الحياة

اخوتي واخواتي

*الى من كانو ملاذي وملجئي

الى من تذوقت معه اجمل اللحظات الى من سأفتقدهم واتمنى ان يفتقدوني الى من جعلهم الله اخوتي بالله طلاب **تجارة دولية**

*الى من يجمع بين سعادتي وحزني

الى من لم اعرفهم ويعرفوني الى من اتمنى ان اذكرهم اذا ذكروني الى من اتمنى ان تبقى صورهم بين عيوني

الى كل متفائل وطالب علم وباحث الى كل من يطلع على مذكرتي

الفهرس

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
مقدمة	أ- ج
الفصل الاول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	5
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	6
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية الجزائرية	8
المطلب الأول: الرقابة على التجارة الخارجية (1962- 1970)	8
المطلب الثاني: الاحتكار للتجارة الخارجية (1970-1988)	13
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية	18
المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية	25
المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري	25
المطلب الثاني: الصادرات خارج المحروقات	29
المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التجارة الخارجية الجزائرية	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: تجارة المنتجات الزراعية للجزائر خلال الفترة 1980_2014	
تمهيد	35
المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر	36
المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق	36
المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات	41
المطلب الثالث: السياسات الزراعية الجديدة في الجزائر	44
المبحث الثاني: تجارة المنتجات الزراعية	51
المطلب الأول: الانتاج الزراعي الجزائري	51
المطلب الثاني: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية	55
المطلب الثالث: الميزان التجاري الجزائري	59

المبحث الثالث: تحليل اقتصادي قياسي لدالة الانتاج الزراعي	61
المطلب الاول: تقديم نماذج الدراسة	61
المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	62
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	68-66
قائمة المراجع	73-69

فهرس الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
1-1	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1963 – 1969	10
1-2	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963 - 1969	11
1-3	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 - 1969	12
1-4	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970 - 1989	14
1-5	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970- 1989	15
1-6	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970 -1989	16
1-7	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 1999	21
1-8	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999	22
1-9	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999	23
1-10	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2002- 2013	25
1-11	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2013	27
1-12	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة2004-2013	28
1-13	التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	29
1-14	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2013	29
1-15	الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	31
1-16	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التجارة الخارجية خلال الفترة2004-2013	32
1-2	تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2009-2011	51
2-2	تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009-2011	53
3-2	تطور الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال 2000_2013	55
4-2	تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000_2013	57
5-2	تطور الميزان التجاري الغذائي الجزائري ونسبة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية 2000-2013	59
6-2	الموازين السلعية لبعض السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر 2012	60

فهرس الاشكال

الرقم	العناوين	الصفحة
1-1	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1963 -1969	10
1-2	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963- 1969	11
1-3	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 - 1969	12
1-4	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970 - 1989	15
1-5	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة1970 - 1989	16
1-6	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970 -1989	16
1-7	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 1999	22
1-8	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999	23
1-9	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999	24
1-10	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2002- 2013	26
1-11	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2013	27
1-12	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة2004-2013	28
1-13	التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	29
1-14	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2013	30
1-15	الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014	31
2-1	برنامج التجديد الفلاحي	47
2-2	برنامج التجديد الريفي	49
3-2	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية	50
4-2	تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2009-2011	52
5-2	تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009-2011	54
6-2	تطور الصادرات الزراعية والغذائية 2000_2013	56
7-2	تطور الواردات الزراعية والغذائية 2000_2013	57

الملخص

الجزائر كغيرها من الدول منذ الاستقلال وهي تسعى الى النهوض باقتصادها، حيث انتهجت سياسات وقامة بإصلاحات عديدة على مستوى قطاع التجارة الخارجية للوصول الى مستوى تستطيع من خلال منتجاتها منافسة الدول الاخرى. كما هو العلم بأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اذ أن 97% من صادرتها كلها محروقات وتبقى 3% فهي راجعت الى قطاعات أخرى، ومن بين هذه القطاعات قطاع الزراعة الذي يعد قطاعا ذو اهمية بالغة فمن جهة هو يمدنا بالغذاء ومن جهة اخرى يساهم في رفع مستوى الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في قطاع التجارة الخارجية. وأردنا في هذا البحث التطرق الى هذا القطاع لمعرفة مدى مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني الجزائري وفي تنميته، ومعرفة الى أي مدى تطورت منتجاتها وتحسنت لتنافس المنتجات الأخرى من عدة دول في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسات الزراعية، الصادرات، الواردات.

Résumé

Algérie, comme d'autres pays depuis l'indépendance, qui cherche à promouvoir son économie, qui a poursuivi les politiques et les nombreuses réformes au niveau du secteur du commerce extérieur pour atteindre le niveau où il peut rivaliser avec d'autres pays, comme le drapeau que l'économie de l'économie algérienne L'économie de carburant, puisque 97% de toutes les exportations de carburant Les 3% restants est renvoyé à d'autres secteurs, et entre ces secteurs, le secteur de l'agriculture, qui est des secteurs d'une importance primordiale d'une part est de nous fournir de la nourriture et de l'autre part, elle contribue à élever le niveau de l'économie nationale à travers sa contribution au secteur du commerce extérieur

Et nous sommes dans cette recherche adressée au secteur pour découvrir l'étendue de sa contribution au développement de l'économie nationale algérienne et dans le développement et voir dans quelle mesure leurs produits ont évolué et amélioré afin de rivaliser avec les autres pays de plusieurs produits sur les marchés mondiaux

Mots clés: commerce extérieur, la politique agricole, exportations, importations.

مقدمة

تمهيد

ان اي دولة متخصصة في انتاج منتوج معين، لكن هذا المنتوج لا يوفر حاجياتها بالكامل لذلك تعمل على جلب ما تحتاج إليه من دولة أخرى، بذلك اصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد كل دولة خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة كاملة عن العالم الخارجي، كما انها الرائد الفعال في ترقية الاقتصاد الوطني، والجزائر كغيرها من الدول لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن العالم، فهي تصدر الفائض وتستورد ماهي بحاجة اليه من سلع وخدمات من دول أخرى، بذلك عملت الجزائر ومنذ الاستقلال الى الغير في مجال مبادلاتها التجارية، والتخلي عن النظام الذي كان يسيطر عليه اقتصاد فرنسا، فقد كانت تعتمد على صادراتها من المواد الاولية وبذلك عملت على حمايتها، على عدة مراحل ففي المرحلة الاولى فرضة الرقابة على التجارة الخارجية ومن بعد ذلك احتكرتها و ثم قامت بتحريرها من كافة القيود.

كما هو العلم بان اقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اذ أن 97 من صادرها كلها محروقات وتبقى 3 فهي راجعت الى قطاعات أخرى، ومن بين هذه القطاعات قطاع الزراعة الذي يعد قطاعا ذو اهمية بالغة ومن أهم الاقطاعات الاقتصادية الاخرى. وهو كذلك يساهم في تنمية اقتصاد البلاد، لذلك اتبعت الجزائر عدة سياسات منذ الاستقلال والى يومنا هذا، من اجل تطوير منتجاتها وتحسينها لتساهم في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية بشكل اكبر ولتنافس المنتجات الاخرى في الاسواق العالمية.

الاشكالية:

ما مدى مساهمة المنتجات الزراعية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية؟

الاسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي انعكاسات تحرير التجارة على الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ هل شهد الميزان التجاري الجزائري تطورات خلال الفترة 2002-2013؟
- ✓ ماهي السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر؟
- ✓ ما اثر المنتجات الزراعية الجزائرية في التجارة الخارجية؟

الفرضيات:

- ✓ من ضمن الانعكاسات التي عادت على تحرير التجارة الخارجية زيادة الواردات الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري.
- ✓ تظهر البيانات الإحصائية أن الميزان التجاري الجزائري شهد تطور وتزايد في الفترة الممتدة من 2002-2013.

- ✓ استعملة الجزائر عدة سياسات لإصلاح القطاع الزراعي منذ فترة الاستقلال ولاتزال مستمرة الى اليوم من بينها التسيير الذاتي، برنامج التكييف الهيكلة، برنامج التجديد الفلاحي والريفي...الخ.
- ✓ عملة الجزائر ومنذ سنوات على تحسين المنتجات الزراعية من أجل ترقية صادراتها في التجـــارة الخارجيـــة والتقليل من الواردات.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد قسمنا المبررات واسباب اختيار الموضوع الى اثنين اسباب موضوعية واخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية :

- ✓ المكانة التي أصبحت تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ لأنها لب إنشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتهـــا وإمكانياتهـــا لتحقيق هدف ترقية الصادرات خارج المحروقات باتخاذ الاجراءات الازمة لفك الارتباط بالبترول وذلك لعـــدم الاستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية، وكذلك السير نحو ضرورة الانـــدماج في الاقتصـــاد العـــالمي، وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية.

الأسباب الذاتية :

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- ✓ الموضوع يدخل في إطار التخصص –تجارة دولية-.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث:

الى معرفة أثر ودور المنتجات الزراعية في نمو الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمة القطاع الزرعي في الميـــزان التجاري الجزائري. كذلك التطرق الى المنتجات الزراعية الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الـــذاتي وتلبيـــة حاجيات السكان؛

إفادة المهتمين والباحثين في هذا المجال بدراسات واقعية حديثة في مجال الاقتصاد الزراعي في الجزائر.

أهمية البحث :

- ✓ معرفة مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري ولا يتم ذلك إلا بتحليل موضوع التجارة الخارجية نظريا وتطبيقيا؛
- ✓ استعراض للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال اسهامه في التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة:

لقد تناولنا في هذا البحث العديد المواضيع والدراسات من بينها:

- ✓ القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظلال انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من اعداد الطالب غردي محمد، بتاريخ2012، جامعة الجزائر؛
- ✓ الزراعة والتنمية في الجزائر_ دراسة مستقبلية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، من اعداد الطالب براكتية بالقاسم، بتاريخ 2014، جامعة الحاج لخضر، باتنة؛
- ✓ الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، من اعداد الطالبة فوزية غربي، بتاريخ 2008، جامعة منتوري، قسنطينة.

الاطار الزماني والمكاني :

- ✓ تناولت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1980-2014؛
- ✓ حللنا اثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي الجزائري.

المنهج المستخدم:

استخدمنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي

صعوبات البحث:

- ✓ إن عملية التحليل الدقيق للاقتصاد الجزائري تتطلب بيانات مدققة يصعب الحصول عليها، ويتطلب بناءها الكثير من المشقة والجهد المتواصل؛
- ✓ قلة المراجع المتعلق بالقطاع الزراعي في الجزائر؛
- ✓ ندرة الاحصائيات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

محتوى البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصول

الفصل الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر؛

الفصل الثاني: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الجزائرية.

الفصل الاول

واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيد:

تقوم التجارة الخارجية بين الدول عند توافر فائض في الانتاج لدى دولة ونقصه لدى دولة أخرى، فتتم مبادلة الفائض بالحاجيات المطلوبة داخل كل دولة.

والجزائر كغيرها من الدول منذ الاستقلال وهي تسعى الى النهوض باقتصادها لتتخلص من التبعية الاقتصادية، حيث انتهجت سياسات جديدة ومرت بمراحل عدة للوصول الى مستوى تستطيع منافسة الدول الاخرى من خلاله، وتحتل مكانة جد مرموقة، حيث مرة بمرحلة المراقبة ثم انتهت سياسة الاحتكار ومن ثم انتقلت الى تحرير التجارة الخارجية من كامل القيود، من اجل التحسين من وضعية الميزان التجاري والفرع من مستوى اقتصادها، وستنطرق الى شرح في هذا الفصل حيث اتبعنا الخطوات التالية:

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية الجزائرية؛

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية

أستعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.

المطلب الاول: تعريف التجارة الخارجية

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل"[1]

كما تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال.[2]

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأسمال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم.

---

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص: 18.

[2] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 10.

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية، هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فسيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما، واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. اذا يقصد بها باختصار" تلك العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"[1]

وتعرف بانها كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة*.[2]

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهنا كمن يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هنا كمن يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني–أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر.

[1] سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 64-62، جامعة بشار، الجزائر، 2013، ص: 170.

***الصادرات والواردات المنظورة** تمثل السلع، أما **الصادرات والواردات غير المنظورة** فتمثل الخدمات .

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية واللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993، ص: 36.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث ان اهم مميزاتها انها تمكن الدولة من ان تستفيد من مزايا الدول الاخرى فلو ان كل دولة اغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت اشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع انتاج كلما تحتاج اليه ولو ان الانسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلا ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد ان دولة ما تستورد السلع الدقيقة من دولة اخرى بالرغم من انها قادرة على انتاجها محليا لان تكلفتها عند صناعتها اكبر مقارنة باستيرادها.[1]

تلعب التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية الدول المتقدمة، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. من خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئ عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الانتاجية، الى الحد الذي اصبح فيه الاعتقاد أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج الى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة.[2]

حيث تتجلى أهمية التجارة الخارجية في مايلي[3]:

- ✓ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض؛
- ✓ تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار؛
- ✓ تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري؛
- ✓ هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه؛
- ✓ نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

---

[1] حمشة عبد الحميد، **نفس الرجع السابق**، ص: 11.

[2] رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الطبعة الاولى، الجزائر، 2009، ص: 2.

[3] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص: المالية الدولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2010/2011، ص ص: 24-27.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصّص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص معقولاً ومربحًا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددًا قليلاً من السكان نسبيًا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيراً من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجًا صناعيًا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:[1]

- ✓ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ وجود فائض في الإنتاج؛
- ✓ الحصول على أرباح؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة؛
- ✓ **التخصص الدولي:** إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلي افي إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم؛
- ✓ **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية فيا لإنتاج مقارنة بالدولة الثانية؛
- ✓ **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيراً، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن؛

[1] حمدي عبد العظيم، **نفس المرجع السابق**، ص: 16.

✓ **اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص فيهذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الـــدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي؛

✓ **اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلـــي منـــها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.[1]

[1] زيرمي نعيمة، **نفس المرجع السابق**، ص: 28.

المبحث الثاني: السياسات التجارة الخارجية الجزائرية

ورثت الجزائر على فرنسا قطاعات اقتصادية هشة تتسم بالتبعية و لم يكن آنذاك قطاع التجارة الخارجية يكاد يعرف نشاطات يمكن ان تعتمدها الجزائر فيما بعد ولذلك كان على السلطات اخذ تدابير للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول: الرقابة على التجارة الخارجية (1962- 1970)

إتجهت الجزائر كسائر الإقتصاديات الدول النامية التي تتبع سياسة تنموية مستقلة، حيث سلكت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وهذه الإجراءات ناتجة عن النظام المورث عن فرنسا في المعاملات الخارجية، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، الرفع من التعاريف الجمركية، الرقابة على الصرف،[1] وسنتطرق إلى هذه الإجراءات كلا على حدا:

الفرع الاول: الاجراءات التي قامة بها الدولة في مرحلة الرقابة

اولا: الرقابة من خلال الرسوم الجمركية: في سنة 1963ظهرت أول تعريفة جمركية في الجزائر بموجب الأمر رقم 29/03 المؤرخ في 1963/10/28حيث تميز هذه التعريفة بين السلع المستوردة حسبا لبعضها (10 % تخضع للسلع التجهيزية والمواد الأولية، 2%إلى 5%تخضع للمنتجات نصف مصنعة، من 15% إلى 20% تخضع للمنتجات التامة) وحسب الدولة المصدرة منها من جهة أخرى أي منشأ السلعة.

التعريفة الجمركية لسنة 1968 تميزت بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة، وحسب

أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى ويتمثل ذلك في ما يلي:[2]

- ✓ **تعريف القانون العام:** وتطبق على المنتجات التي يكون منشأها الدول الموقعة مع الجزائر لاتفاقيات تجارية؛
- ✓ **تعريف جمركية التفضيل (préférentiel tarifa)**: وتخضع لها المنتجات التي تكون منشأها دولة المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا؛
- ✓ تعريفه العام تطبق على باقي الدول.

[1] بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، الجزائر، الجامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 230.

[2] فيروزي سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص:142.

فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاث تصنيفات لتطبيق التعريفة الجمركية هي:[1]

- ✓ تعريفة جمركية محددة ب 10%تخضعلها سلع التجهيز والمواد الأولية؛
- ✓ تعريفة جمركية في حدود 5إلى20% تخضع لها المنتجات نصف المصنعة؛
- ✓ تعريفة جمركية في حدود 15إلى20% تخضع لها المنتجات تامة الصنع.

ثانيا: الرقابة على الصرف: تمثل مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتعريفات معين تمنع التعامل بالعملات الأجنبية، دعى هذا إلى إنشاء البنك المركزي في 13اكتوبر 1963 بغرض الرقابة مع كل العمليات المصرفية التحويلات الخاصة بالعملة، وإبرام كل الصفقات مع الخارج، كانت الرقابة في وضع معدل واحد للصرف بتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية وكان هدف الدولة توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن تقلبات أسعار السوق، لكن لم يحقق الأهداف المرجوة وذلك بسبب الوضع المزري للتجارة الخارجية، كان هدف هذا النظام حماية السوق المحلية من المنافسة والمحافظة على استقرار الأسعار والاحتفاظ بالعملة الصعبة وكذا إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيهه.[2]

ثالثا: تراخيص الإستيراد: غداة الإستقلال منحت الدولة الجزائرية تراخيص للإستيراد سواء فردية أو جماعية لجميع السلع المفيدة للاستيراد والذي تحتوي على قيمة وطبيعة السلعة المستوردة، الرسوم التي تخضع لها واصلها ومصدرها.[3]

رابعا: الرقابة من خلال نظام الحصص: يشتمل هذا النظام كل العمليات المسدد بالعملة الأجنبية، حيث أصبحت هذه العملية تخضع إلى ترخيص من الوزارة المالية، حيث أصبحت كل الصادرات والواردات تخضع لإجراءات رقابة خاصة في الحصول على ترخيص مسبق واحترام الحصة المقررة، وطبق هذا النظام بموجب المرسوم الرئاسي 63-188 الصادر في 16 ماي 1963 والمتعلق بوضع إطار عام لنظام الحصص والمتضمن في مادته تحديد قوائم السلع التي يمكن استيراد، وهذا النظام بمثابة إجراء انتقالي من المنع التام إلى وحرية وتقدير.[4]

---

[1] عبد المومن قواوسي، **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010**، مذكرة قدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص: 81.

[2] بن ديب عبد الرشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص:231.

[3] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 144 .

[4] عبد العالي بورويس، **دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص ص: 105-106.

الفرع الثاني: انعكاسات رقابة التجارة الخارجية على اقتصاد الجزائري

سنتناول هذه الانعكاسات من خلال التطرق إلى: اعطاء جداول توضح الصادرات السلعية والواردات السلعية والميزان التجاري لهذه الفترة.

اولا: الصادرات:

الجدول رقم (1-1): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1963 – 1969

الوحدة: مليون دج

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مواد غذائية ومشتريات أخرى	1151	1394	1138	931	579	643	929
الطاقة والمحروقات	2168	1933	1690	1819	2605	2902	3291
المنتجات الخاصة	312	148	188	151	108	235	203
سلع التجهيز	42	50	57	91	75	74	68
منتجات صف مصنعة	54	51	52	73	192	202	70
السلع الاستهلاكية	20	12	20	15	30	41	49
سلع أخرى	1	-	-	-	-	-	-
المجموع	**3748**	**3588**	**3145**	**3080**	**3571**	**4097**	**4610**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

–وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائري في واقع التحديات**، مجلة الباحث العدد الاول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص:7-9.

الشكل (1-1): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1963 -1969

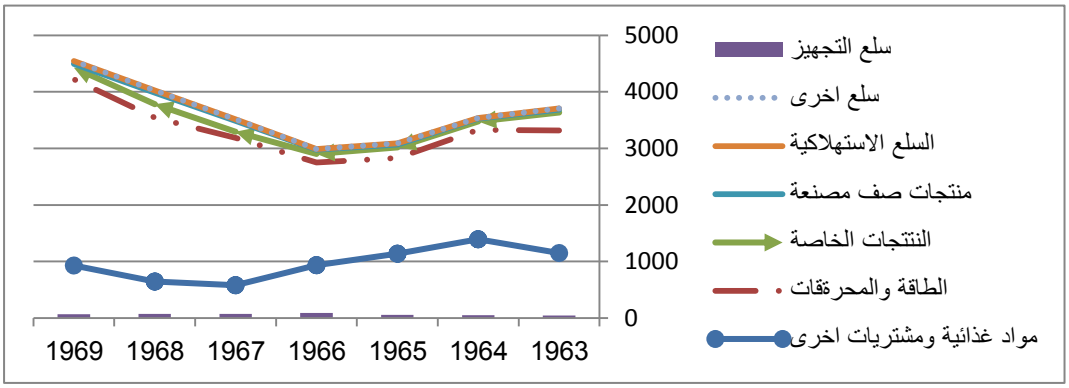

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(1-1)

ونلاحظ من الشكل السابق إن الطاقة المحروقات هي دائما أكبر نسبة من الصادرات بقيمة 2913 مليون دينار خلال سنة 1969، تليها مواد غذائية بقيمة 1374 مليون دينار جزائري سنة 1964وان اقل نسبة من الصادرات الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية بأعلى قيمة 41 مليون دينار جزائري خلال سنة 1969،أن مستوى الصادرات عرف إنخفاض متتالي من 1963 إلى 1965 بدأت الإرتفاع تدريجيا إلى آخر هذه المرحلة.

ثانيا: الواردات:

الجدول (2-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963 - 1969

الوحدة: مليون دج

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مواد غذائية ومشتريات أخرى	766	915	781	713	827	712	654
الطاقة والمحروقات	249	35	25	33	50	62	78
المنتجات الخاصة	213	226	253	212	214	242	308
سلع التجهيز	609	548	537	615	691	1245	1515
منتجات صف مصنعة	431	562	581	523	595	922	1361
السلع الاستهلاكية	1109	1186	1135	1057	807	841	1065
سلع أخرى	60	-	-	-	-	-	-
المجموع	**3437**	**3472**	**3312**	**3153**	**3154**	**4024**	**4981**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الشكل(2-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1963- 1969

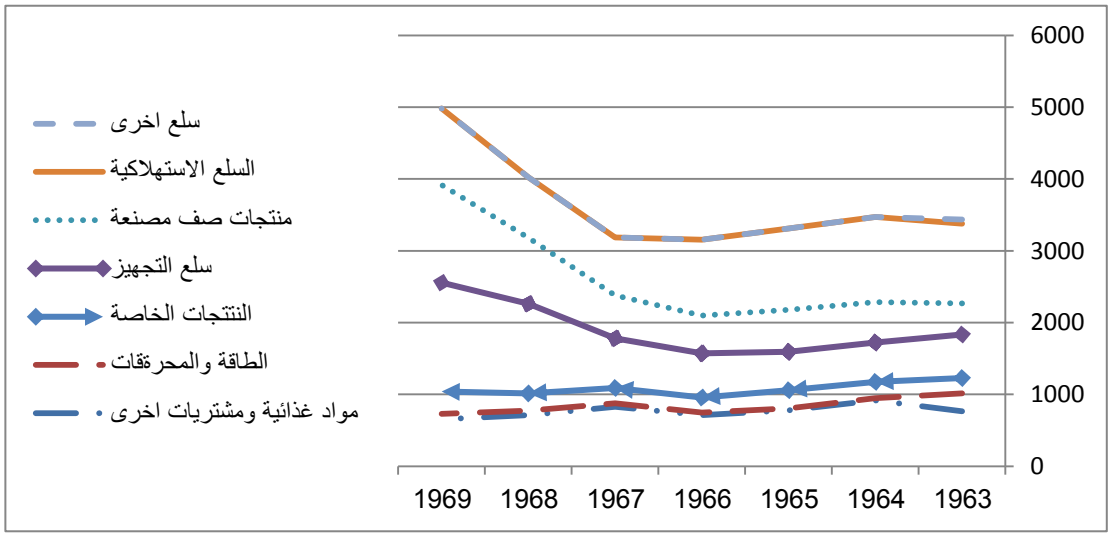

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-1)

من خلال الشكل من سنة 1963الى 1966 اعلى نسبة واردات كانت سلع استهلاكية بأعلى قيمة تقدر ب قرابة 1200مليون دج ،أن في سنة 1969كانت اكبر نسبة للواردات هي السلع التجهيزية إلى بأعلى قيمة تقدر ب1515 مليون دج وفي السنة1967كانت بمقدر 1245 مليون دج ،منتجات نصف مصنعة بأعلى قيمة لها سنة 1969 بقيمة تقدر ب1361 مليون دج.

ثالثا: الميزان التجاري:

الجدول(3-1): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 - 1969

الوحدة: مليون دينار جزائري

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
مجموع الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
مجموع الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	**311**	**116**	**-167**	**-73**	**418**	**73**	**-370**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (1-1) و(2-1).

الشكل(3-1): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963 - 1969

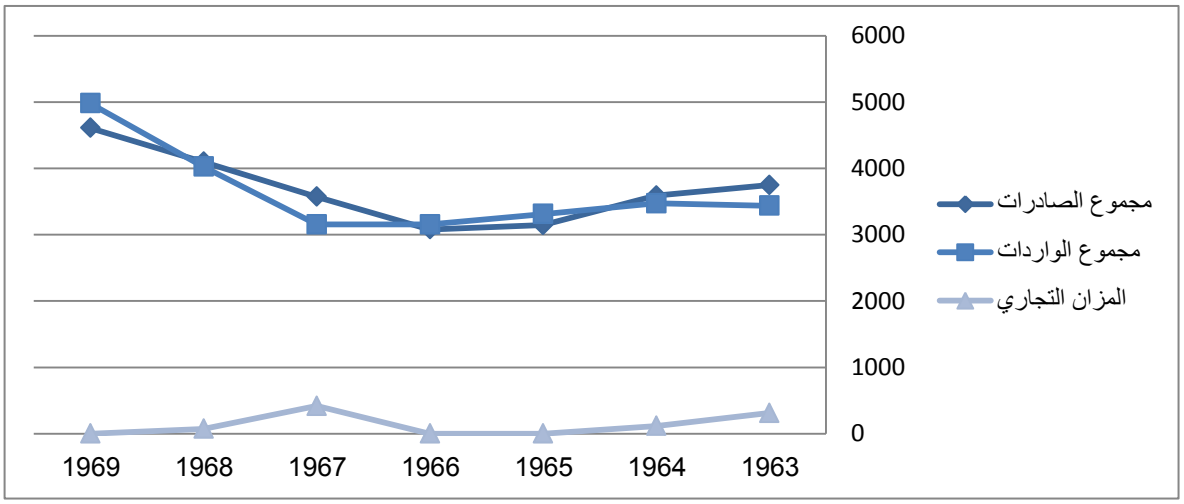

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-1).

حقق الميزان التجاري فائض خلال 1963 و1964،في سنة 1965 حقق عجز بقيمة 176 مليون وكذا سنة 1966 بقيمة 73 مليون، حقق فائض سنة 1966 و1967 بقيمة 418 و73 مليون على التوالي، في سنة 1969 حقق عجز وكان هذا العجز الأكبر في هذه المرحلة بقيمة 370 مليون، يعود هذا إلى زيادة الواردات وخاصة السلع التجهيزية والمنتجات نصف مصنعة وهذا لتلبية احتياجات السوق.

المطلب الثاني: الاحتكار للتجارة الخارجية (1970-1988)

نظرا للمشاكل التي شاهدتها السياسة التجارية خلال الستينيات، وضعت الدول سياسة جديدة في قطاع التجارة الخارجية يعتمد على إحتكار عمليات الإستيراد والتصدير خلال الفترة الممتدة من 1970–1988حيث كانت نقط تحول لتعزيز هذا الإحتكار ومرت هذه السياسة بمرحلتين مرحلة توجيه تدريجي للإحتكار ومرحلة تعزيز الإحتكار .

الفرع الاول: مرحلة التوجيه التدريجي للاحتكار (1971– 1977)

جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973ليظهر نوايا السلطة تجاه قطاع التجارة الخارجية ابتدأ من جويلية1973تم إقرار مجموعة الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية، هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في تخطيط مركز، و تأكد توجيه السلطة إلى هذه السياسة من خلال نظام (AGT) الذي دخل حيز التنفيذ بموجب المنشور 73–1المؤرخ في 1973/02/20الصادر عن وزارة التجارة المتضمن منح المؤسسات العمومية حق الامتياز في إحتكار التجارة الخارجية وإلغاء التجمعات المهنية للمشتريات وتم تعديل عدد من معدلات الحقوق الجمركية وأعيد توزيع نسبها وإلغاء تصنيف البضائع حسب المنطقة لتصبح التعاريف لسنة 1973 كما يلي:[1]

✓ **تعريف القانون العام:** وتطبق على المنتجات المتاحة للجزائر شرط الدولة الأولى برعايتها؛

✓ **تعريفة خاصة:** تطبق على الدولة التي لها أفضليات تجارية متبادلة مع الجزائر وخاصة دول المغرب العربي؛ ومعدلات التعريفة حسب هذا القانون كما هي من الإعفاء 0%،المعدل المنخفض الخاص 3%،المعدل المنخفض 10%،المعدل العادي 25%،المعدل المرتفع 40%والمرتفع الخاص 50%.

الفرع الثاني: مرحلة تعزيز احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية (1978- 1988)

شهدت صدور القانون 78-02المتعلق باحتكار الدولة للتجارية الخارجية وذلك من خلال حظر استيراد وتصدير والخدمات لصالح الدولة أو صيانتها، وكان يمس هذا الاحتكار بدرجة أولى عمليات الاستيراد وكانت تهدف إلى تحقيق حماية الإنتاج الوطني من المنافسة وزيادة قوة التفاوض مع الشركاء التجاريين لها، كرس هذا القانون إقصاء الوسطاء، نتج عن ذلك توسيع وتعزيز هياكل الدولة في ميدان التسويق، تم إنشاء شركات وطنية تحتكر تسويق منتوج معين كشركة وطنية للسوقة وكذلك التعاونيات الفلاحية، بالرغم من النتائج العكسية

[1] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص:147.

لهذه السياسة إلا إن الدول لم تتخلى عنه، وأعطت له بعض الليونة في التعامل في بداية الثمانينيات وذلك من خلال إصدار مرسوم 84 -390 الذي يمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد.[1]

لكن ابتدأ من سنة 1986 أدت الأزمة النفطية إنخفاض المداخل البترولية مما دفع الدولة إلى تعزيز إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات،[2]ذلك من خلال إصدار لمرسوم 86-46وتضمن هذا القانون تسهيلات للمصدرين وفي سنة 1988، ظهر نظام آخر لإحتكار التجارة الخارجية بصدور مرسوم 88-29 عن طريق المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منحها للوكالات على أساس دفتر شروط الذي تحدد فيه حقوق وواجبات المؤسسات التي تمارس هذا الاحتكار.[3]

الفرع الثالث: انعكاسات مرحلة احتكار التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري

سنتناول هذه الانعكاسات من خلال التطرق إلى: إعطاء إحصائيات عن الواردات والصادرات السلعية لهذه الفترة والميزان التجاري.

اولا: الصادرات:

الجدول (4-1): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970 - 1989

الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	957	872	526	431	281	123	264
التموين الصناعي	427	277	405	476	863	761	1711
الطاقة والمحروقات	3456	6206	23445	51715	63299	34003	68927
آلات وسلع التجهيز	25	42	2	5	17	16	510
معدات نقل ولواحقها	72	36	17	1	92	6	371
السلع الاستهلاكية	24	41	15	20	12	26	154
سلع أخرى	1	5	-	-	-	-	-
المجموع	**4981**	**7479**	**24410**	**52648**	**64564**	**34935**	**71937**

[1] بن ديب عبد الرشيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 300.

[2] بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 144.

[3] بن ديب عبد الرشيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص:310.

الشكل رقم(4-1): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970- 1989

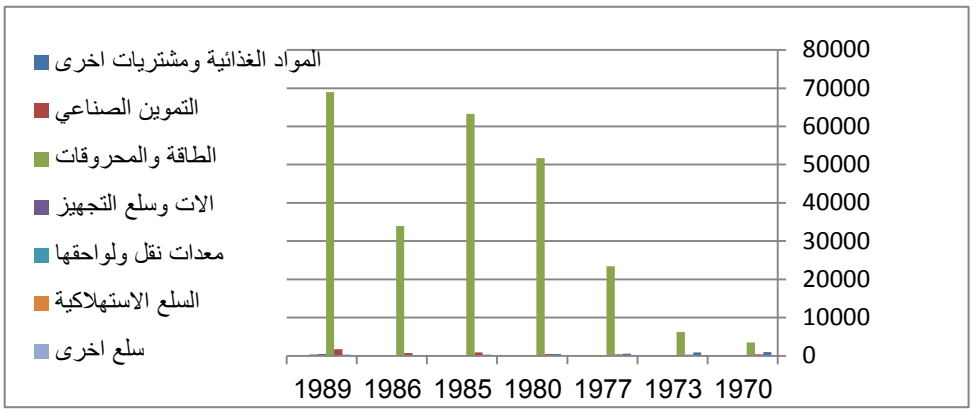

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(4-1)

نلاحظ من الشكل السابق أن المحروقات والطاقة تسيطر دائما على صادرات الجزائر، حيث شوهد إرتفاع قيمتها من سنة 1970الى 1985باعلى قيمة 63299مليون دج، في سنة 1986 تم انخفاضها بسبب أزمة البترول التي حلت هذه الفترة إلى غاية 1988بقيمة 34003 مليون دج، في سنة 1989إرتفع قيمة صادرات البترول نتيجة لزوال الأزمة بقيمة 68927 مليون دج، إن التموين الصناعي يحتل المرتب الثانية في الصادرات الجزائرية بقيمة 1711 مليون دج سنة 1989، إن أقل السلع اصدار هي معدات نقل ولواحقها بقيمة 1 مليون دج خلال سنة 1977.

ثانيا: الواردات:

الجدول (5-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970–1989

الوحدة: مليون دج

	1970	**1973**	**1977**	**1980**	**1985**	**1986**	**1989**
المواد الغذائية ومشتريات أخرى	680	1218	3544	7782	9728	7261	19965
التموين الصناعي	2422	3325	9170	13680	18517	16798	25197
الطاقة والمحروقات	112	118	335	854	712	619	707
آلات وسلع التجهيز	181	2377	9442	11324	12492	10970	15786
معدات نقل ولواحقها	691	1155	4434	4176	5250	4842	4075
السلع الاستهلاكية	484	678	1601	2697	2714	2854	4191
سلع أخرى	3	5	4	6	78	50	151
المجموع	**6205**	**8876**	**29175**	**40519**	**49491**	**43394**	**70072**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

- Source: C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

الشكل رقم (5-1):التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة1970 - 1989

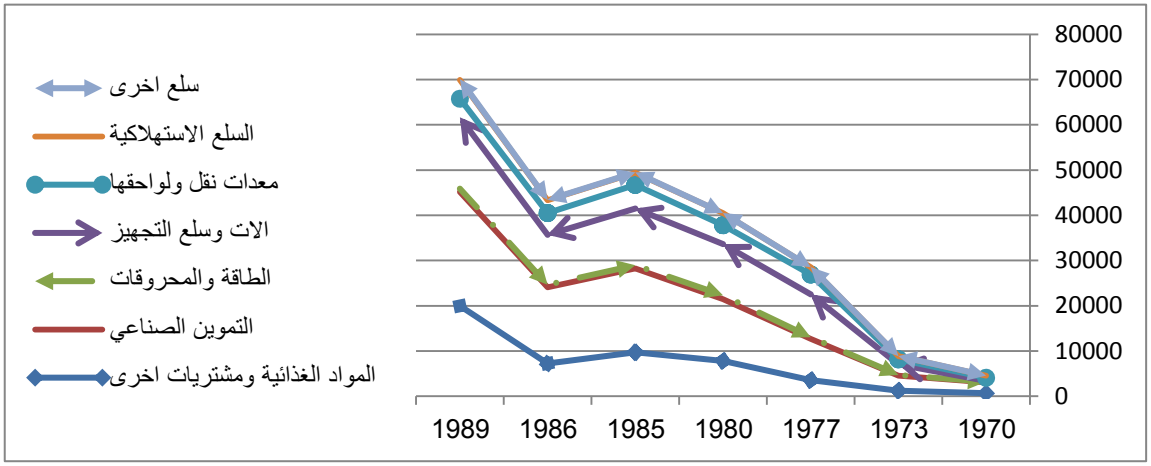

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الجدول رقم (5-1)

من الشكل نلاحظ أن التموين الصناعي هي الواردات الأكثر إستيراد في هذه المرحلة بقيمة25157 مليون دج خلال سنة 1989، تليها المواد الغذائية بأعلى قيمة 19965 مليون دج خلال سنة 1989، آلات وسلع التجهيز في نفس بقيمة 15786،إن هذه الواردات عرفة إرتفاعا من 1970 إلى 1985 وخلال فترة 1986 إلى 1988 عرفت إنخفاضا نتيجة لازمة البترول و شوهدت إرتفاعها سنة 1989.

ثالثا: الميزان التجاري:

الجدول (6-1): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970 -1989

الوحدة: مليون دج

	1970	1973	1977	1980	1985	1986	1989
مجموع الصادرات	4981	7479	24410	52648	64564	34935	71937
مجموع الواردات	6205	8876	29175	40519	49491	43394	70072
الميزان التجاري	**1224**	**1397**	**5065**	**12129**	**15073**	**8459**	**1865**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (5-1)و(6-1).

الشكل (6-1): الميزان التجاري الجزائري في مرحلة الاحتكار

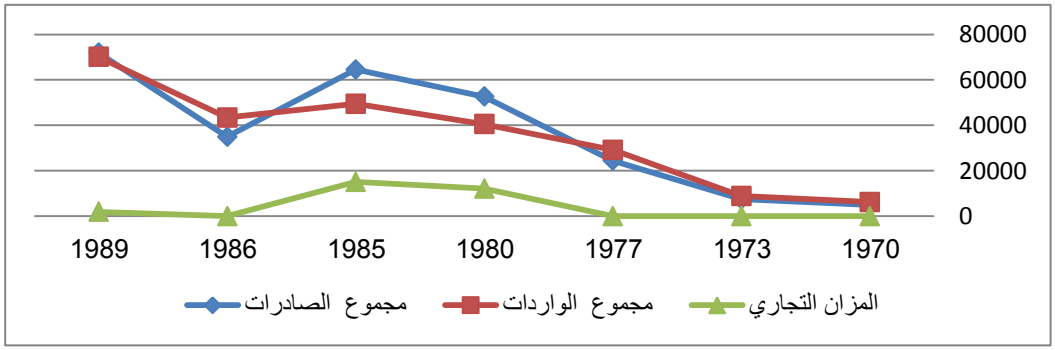

المصدر: اعتماد على الجدول رقم(6-1)

نلاحظ من الشكل أن الميزان التجاري حقق عجز خلال 1970 و1973 بقيمة 1224 و1397 مليون دج، كذا الفترة 1977،في الفترة الممتدة من 1977 إلى 1985 حقق الميزان التجاري فائضا وتقدر أعلى قيمة ب 15073 مليون دج، في سنة 1986 حقق عجز نتيجة لأزمة النفط وإنخفاض أسعاره وكانت أدنى قيمة وصل إليها 8459 مليون وفي سنة 1989 حقق فائض بقيمة 1865 مليون دج.

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

ظهرت في آوخر1988 سياسات جديدة للسلطة الجزائرية في قطاع التجارة الخارجية، هي إنتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق الإقتصاد العالمي انطلاقا من برامج وإصلاحات هامة وشاملة للاقتصاد الوطني، تسعى إلى إصلاح التجارة الخارجية الجزائرية والى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية عن الدولة ،بعدما كانت الدول المسيطرة أي ما يعتبر بسياسة الاحتكار للدولة

باشرت الدولة هذه التغيرات من طرف الدولة للسياسات التجارية نتيجة لتطورات طرأت في الإقتصاد الوطني والعالمي،[1] وأهم الأسباب التي أدت إلى تغير السياسة الإحتكارية، سوء التسيير التنموي وقطاع التجارة وأبرزها سقوط وإنهيار أسعار البترول، بعد أزمة البترول وجدت الجزائر نفسها في وضعية حرجة لإقتصادها مما أدى إلى سحب إحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي وهذا الأخير إستغل الوضعية الإقتصادية الحرجة للجزائر ففرض عليها شروط قبل الاستفادة من هذه الموارد سنة 1989 ومن أهمها تحرير أسعار الصرف والفائدة و التجارة الخارجية، إنشاء بورصة للأسواق المالية ومن هذا نجد إن الجزائر من أزمة 1986 للبترول والحلول التي فرضت عليها من طرف صندوق النقدي الدولي أدى بها إلى تحرر التجارة الخارجية .

وقامت الجزائر بالإصلاحات في سياسة الحرية بثلاث مراحل أولها مرحلة التحرير التدريجي لحماية التجارة تليها مرحلة التحرير التدريجي والمرحلة الثالثة مرحلة التحرير الكلي.[2]

الفرع الاول: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية

وفي هذه الفترة تميزت سياسة الدول في التجارة الخارجية يمنح حقوق الاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عانة معينة، تخضع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلعة المستوردة وإقرار التراخيص موردات وإشعارات الصرف، كذلك إقصاء الوسطاء والخواص في مجال التجارة الخارجية.[3]

توسع نظام الرقابة على الواردات، وأدى إلى إصدار قانون رقم 88-29 سنة 1988،اتبع هذا القانون مرسوم 88-201المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي ادخل بعض التعديلات على نظام التجارة الخارجية إن الإجراءات التي اتخذها الجزائر سنة 1988 لا تعد احتكار ولا تعد تحرير، والإجراءات التي اتخذها سنة 1989 حيث ظهرت بعض التعديلات من أبرزها التخلي عن احتكار الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين

[1] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص:87.

[2] بلحبيب عبد الكمال، **اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر،2011/2010، ص: 117.

[3] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل الإفراد، وإن سبب إجراء هذه التعديلات وقوع الدولة في أزمة مالية نتيجة لازمة البترول مما دفعها إلى تغير السياسات.[1]

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الجزئي (التدريجي) (1989-1999)

في هذه المرحلة اتسمت بإدخال نظام الشركات الإمتياز وشركات البيع بالجلة وذلك لتفكيك والسماح لكل من يعمل سجل تجاري أن يمارس التجارة الخارجية إبتدأ من افريل1991، أصبح لكل مستورد الحق في الحصول على نقد أجنبي وإلغاء ترخيص الإستيراد والسماح الغير المقياس بتحويل رؤوس الأموال لتمويل النشاطات، وقامت أيضا بتخفيض الدينار، وقامت بعدت إجراءات تساهم في تحرير التجارة الخارجية.[2]

وصدرت عدة قوانين ومراسيم تثبت ذلك من أهمها:

- ✓ قانون 90 /10 المؤرخ في 14افريل1990 متعلق بقانون النقد والفرض؛[3]

إن هذا القانون من مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية ومن أهم مبادئه منح البنك المركزي الاستقلالية وإعطاء أكثر حركة للبنوك التجارية في المخاطر ومنح القروض ،وتخفيض الميزانية العامة من تمويل المؤسسات العمومية.

- ✓ قانون رقم 16/90، في 07 أوت 1990؛
- ✓ قانون المالية التكميلية وكان قد قرر لأول مرة منذ تطبيق الإحتكار، انه أصبح إستيراد السلع لإعادة بيعها مسموح به للمتعاملين التجاريين لكن مع بعض القيود.

وهناك عدة مراسيم منها:

- ✓ 02/90المؤرخ في07سبتمبر 1990 متعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويون؛[4]
- ✓ قانون 22/90 في 07 أوت متعلق بالسجل التجاري؛
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 37/91 في13 فيفري1991 متعلق بشروط كدخل الدولة في المجال التجارة الخارجية؛[5]

[1] بلحبيب عبد الكمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 118.

[2] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

[3] قانون10/90المؤرخ في14 افريل1990.

[4] قانون 02/90المؤرخ في 7 أوت 1990.

[5] مرسوم تنفيذي رقم 37/91في 13أفريل1991.

بعد ظهور الرسوم الأخيرة 37/91 ظهرت بوادر الدولة في تحرير التجارة الخارجية وقام برسم أيطار عام لعملية تحرير التدريجية، حيث قامت الحكومة بدعوة كل المتعاملين الإقتصاديين والشركاء على حد السواء إلى تشجيع الإستثمار والتصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.[1]

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام

بدأت هذه المرحلة سنة 1994، وهذه السنة كانت الجزائر تهيئ فيها نفسها للتعاون مع الصندوق النقدي الدولي في اطار الإصلاحات للإتفاقيات ميزة بينهما في افريل1994، وتم خلالها إعادة جدولة الديون، والتحرير التجاري من بين إتفاقيات المبرمة، وكذا سعي الجزائر لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.[2]

اولا: إجراءات تحرير التجارة منذ 1994:حيث شرعت السلطات في هذا الإطار بوضع برنامج إصلاحات إقتصادية وإستنادا بإجراء توسع لتحرير التجارة الخارجية، حيث أصدرت الحكومة التعليمية 13/94في تاريخ 12افريل1994 التي تأثر على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية الجزائرية منذ ذلك التاريخ ثم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري ووفقا للمرسوم 37/91 يمكنه ممارسة نشاط الإستيراد، وتبعا لتعليمة 13/94إصدر البنك الجزائري الذي يوضح النوايا الجديدة لسياسة الدولة وأصبح للمستورد الحقيقي الحصول على العملة الصعبة، وقامت السلطات بالتخفيض تدريجيا من الرسوم حيث خفضت سنة 1994 من معدل 60%ثم 45%سنة 1997.[3]

وبحلول 1995 تم إلغاء القيود على مدفوعات السلع والخدمات غير المنظورة على مراحل بداية الخدمات الصحية والتعليم تم باقي الخدمات وتم التحرير التام على عدة برامج.[4]

ثانيا: برامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1994- 1995):هو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه في مرحلة جديدة من الإصلاحات من كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد وذلك استعداد لدخول نظام السوق حيث اتخذت عدة إجراءات في مجال التحرير.

إستعادة وتيرة الإقتصاد، كبح البطالة ومحاربة التضخم مواصلة تحرير الأسعار والإهتمام بعدة قطاعات كما عملت السلطات على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للعملات التجارية.[5]

---

[1] حمشة عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

[2] بلحبيب عبد الكمال، **مرجع سبق ذكره**، ص:123.

[3] حمشة عبد الحميد، **نفس المرجع السابق**، ص: 98.

[4] قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000- 2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2013/ 2014، ص: 52.

[5] عبد الغفار غطاس، **آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من 1990-2006)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي بن مرباح، ورقلة، الجزائر،2009 /2010، ص:130.

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995- 1998): وهذا البرنامج ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارة والمالية، تشجيع التصدير خارج المحروقات والسعي إلى تطوير نظام الصرف بإقامة سوق صرف ما بين البنوك سنة 1995 والعمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى لتصريف الجمركية وبالنسبة للصادرات فقد الغي كل الخطر السابق عليها حيث أصبح النظام التجاري الجزائري حال من القيود الكمية سنة 1996.[1]

إعتمدت الدولة بعض السياسات من أهمها، إصلاح السياسة النقدية لكبح التضخم، إلغاء دعم الأسعار التحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات وتنمية القطاع الخاص إصلاح المؤسسات العمومية.

الفرع الرابع: انعكاسات مرحلة تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري

سنتناول هذه الانعكاسات من خلال التطرق إلى: أهم الصادرات السلعية والواردات والميزان التجاري لهذه الفترة:

اولا: الصادرات:

الجدول (7-1): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية	50	55	79	99	33	110	136	37	27	24
الطاقة والمحروقات	10856	11726	10388	9612	8053	9731	12494	13378	9855	12084
مواد أولية	32	43	32	26	23	41	44	40	45	41
مواد نصف مصنعة	211	169	226	287	198	274	496	387	254	281
سلع التجهيز الفلاحي	3	5	2	0	2	5	3	1	7	25
سلع التجهيز الصناعي	76	61	66	17	9	18	46	23	9	47
سلع استهلاكية	67	42	44	50	22	61	156	23	16	20
المجموع	**11295**	**12101**	**10837**	**10091**	**8340**	**10240**	**13375**	**13889**	**10213**	**12522**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: إحصائيات المدرية العامة للجمارك وإحصائيات الصندوق النقدي العربي.

[1] عبد الغفار غطاس، **نفس المرجع السابق**، ص:131.

الشكل(7-1): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 1999

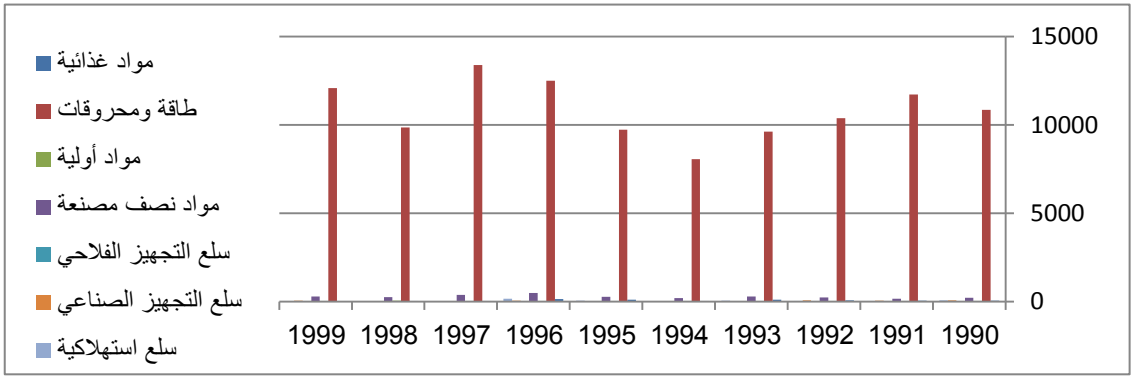

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الجدول رقم (7-1).

إن المحروقات تسيطر دائما عل صادرات الجزائر، تم إنخفاض نسبتها خلال الفترة 1992 إلى 1994باقل قيمة تقدر ب8053 مليون دولار، وبأعلى قيمة تقدر ب11726 مليون دولار، لتشهد تزايد حتى سنة 1997بأعلى قيمة تقدر ب13378مليون دولار، إنخفضت القيمة سنة 1998 بقيمة مقدرة ب9855 مليون دولار وإرتفعت سنة 1999بقيمة 12048مليون دولار، إن المنتجات نصف مصنعة هي أعلى نسب في الصادرات بعد المحروقات بقيمة496 مليون دولار، إن أقل الصادرات لهذه الفترة عي سلع التجهيزات الفلاحية بقيمة مليون دولار.

ثانيا: الواردات:

الجدول رقم (8-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليون دولار

	1990	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مواد غذائية	2135	2177	2816	2753	2601	2544	2533	2307
الطاقة والمحروقات	144	125	56	118	110	132	126	154
المواد الأولية	675	595	619	789	498	499	540	496
مواد نصف مصنعة	1801	2074	2143	2372	1788	1564	1722	1547
سلع التجهيزات الفلاحية	78	55	33	41	41	21	43	72
سلع التجهيزات الصناعية	3682	2567	2428	2937	3022	2833	3120	3219
سلع استهلاكية اخرى	1142	1195	1270	1751	1038	1094	1319	1396
المجموع	**9674**	**8788**	**9309**	**10643**	**8988**	**8555**	**9277**	**9010**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على: إحصائيات المدرية العامة للجمارك وإحصائيات الصندوق النقدي العربي.

الشكل (8-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 -1999

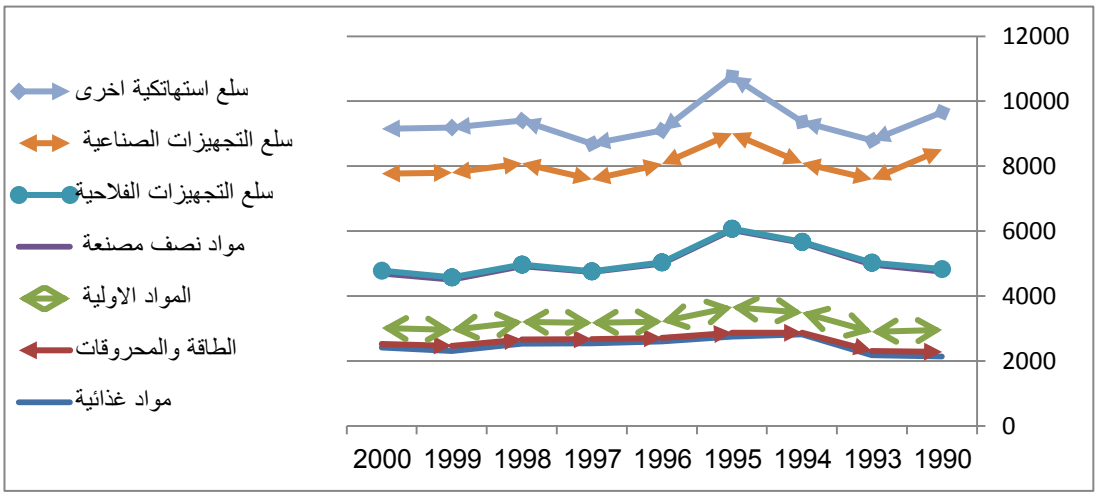

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (8-1).

ومن الشكل نلاحظ إن سلع التجهيزات الصناعية هي الأكثر إستيراد في الفترة الممتدة من1990 إلى 1999 بأعلى قيمة لها سنة 1990 هي 3682 مليون دولار وأما السنوات الأخير بقيم متقاربة، المواد الغذائية هي في المرتبة الثانية من واردات الجزائر وكانت أعلى قيمة لها سنة1994 بقيمة 2816 مليون دولار، وتليها منتجات نصف مصنع 1788 مليون دولار، ثم سلع فلاحيه 3219مليون دولار وتجهيزات والمواد الأولية 154 مليون دولار.

ثالثا: الميزان التجاري:

الجدول رقم (9-1): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999

الوحدة : مليون دج

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	100944	2193391	243087	235448	308771	446385	610649	801969	577766	834685
الواردات	86477	139240	188547	193744	326121	513192	498325	501580	552356	610528
الميزان التجاري	**14467**	**80151**	**41704**	**41704**	**-177350**	**-66807**	**112324**	**300389**	**25400**	**224157**

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء.

الشكل رقم(9-1) : الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999

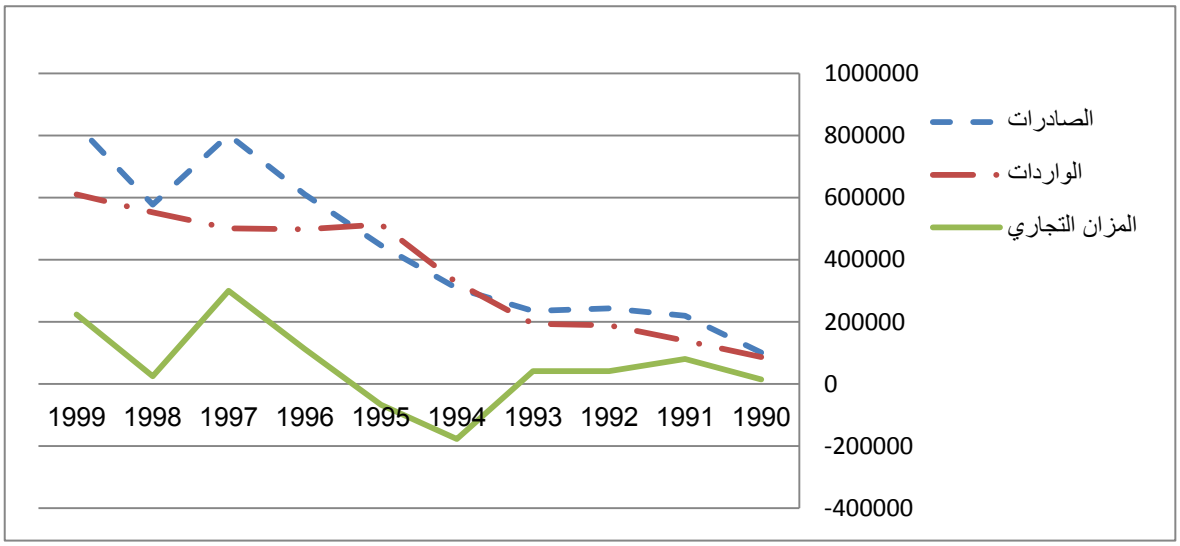

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (10-1).

نلاحظ من الشكل إن الميزان التجاري حقق فائض وهذا من 1990 إلى 1993 وهذا نتيجة للحرب الخليج وخروج العراق من سوق المحروقات مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 1994 و1995 حقق عجز بقيمة 17350 و66807 بسبب انخفاض أسعار البترول وحقق فائض من 1996 إلى أخر المرحلة.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية

لقد تطرقنا في البحثين السابقين الى ماهية التجارة الخارجية والسياسات المطبقة في الجزائر وسنتطرق في هذا المبحث الى تحليل مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

المطلب الاول: تحليل تطور الميزان التجاري

الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات Exports، وإجمالي الواردات Imports، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفـــة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حسّاس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيد هي مثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.[1] يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات للتجارة الخارجية

الجدول رقم (10-1):تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2002- 2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2002	18.70	12.01	6.816
2003	24.46	13.32	11.078
2004	32.22	18.171	14.270
2005	46.33	19.852	26.477
2006	54.74	21.372	34.180
2007	60.59	27.312	34.215
2008	78.59	39.364	40.577
2009	45.18	40.725	7.798
2010	57.09	40.489	18.298
2011	72.89	47.198	14.993
2012	71.74	50.401	20.049
2013	64.43	54.875	9.316

المصدر: صندوق النقد العربي، **نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية**، 2015، ص ص:97- 99.

✓ قطاف الويزة، **نفس المرجع السابق**، ص: 96.

[1] طارق ابو مزيان قندوز، **رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق(معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الاداري)**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين/ دالي ابراهيم- الجزائر، ص: 1.

الشكل رقم(10-1): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2002– 2013

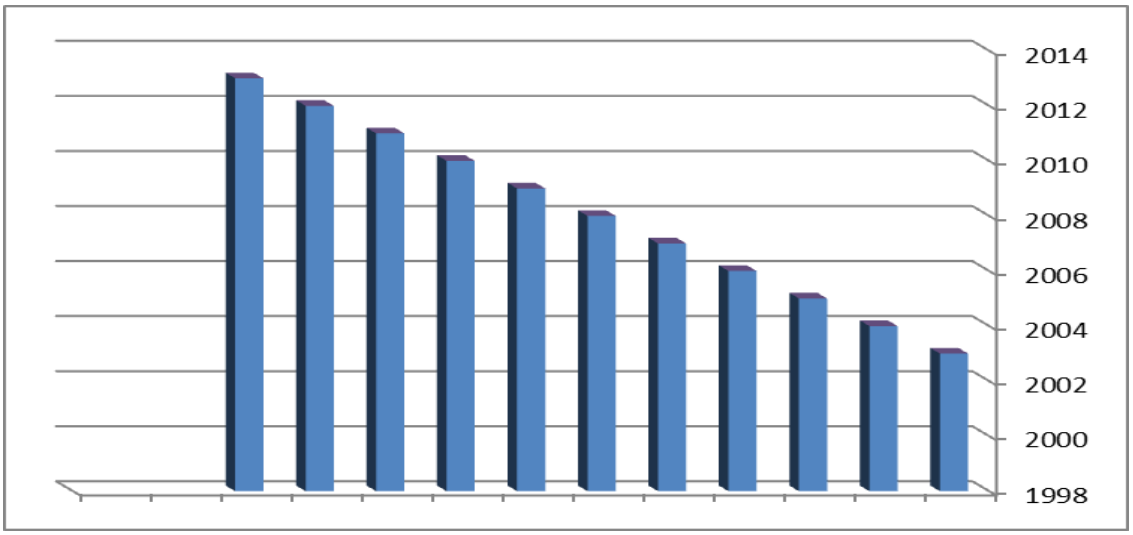

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم(10-1)

بالنسبة للصادرات: نلاحظ ان الصادرات عرفت فائضا خلال طوال الترة المدروسة إلا أنه وانطلاقا من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى78.59 مليار دولار سنة2008؛ حيث أنه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى45.18 مليار دولار في سنة2009، لتعاود الصادرات ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى72.89مليار دولار سنة 2010 و57.09 مليار دولار سنة2011 لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2012 و2013 حيث وصلت الصادرات إلى غاية 64.43 مليار دولار سنة2013؛

بالنسبة للواردات: ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول هو التزايد المستمر والتصاعدي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث ازدادت هذه الواردات خلال فترة الدراسة حيث كانت عام 2002تقدرب 12.01مليار دولار لتصبح عام 2013 تقدرب54.875 مليار دولار؛

بالنسبة للميزان التجاري: نلاحظ من الجدول ان الميزان التجاري سجل ارتفاعا من6.816 مليار دولار سنة 2002 الى 40.577 مليار دولار سنة 2008 ثم سجل تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض، حيث انخفض الى 7.798 مليار دولار سنة 2009 ومن ثم ارتفع الى 20.049 مليار دولار سنة 2012 وانخفض من جديد سنة 2013 ليصل الى 9.316 مليار دولار.

الفرع الاول: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية

الجدول رقم(11-1): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2013

الوحدة: مليون دولار

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاغذية والمشروبات	52	63	70	93	111	113	310	347	339	259
المواد الخام	119	192	326	250	392	172	271	179	175	134
الوقود المعدني	30.693	45.311	53.489	58.200	77.887	44.437	55.933	72.188	70.692	65.019
المواد الكيميائية	202	303	328	278	412	259	312	478	468	358
معدات النقل	41	29	24	21	31	23	14	18	17	13
المصنوعات	176	150	312	331	437	155	216	202	196	151
المجموع	**31.284**	**46.048**	**54.549**	**59.174**	**79.280**	**188..45**	**57.064**	**73.412**	**71.889**	**65.934**

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى: صندوق النقد العربي، **نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية**، 2015،ص: 101.

الشكل رقم(11-1): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2013

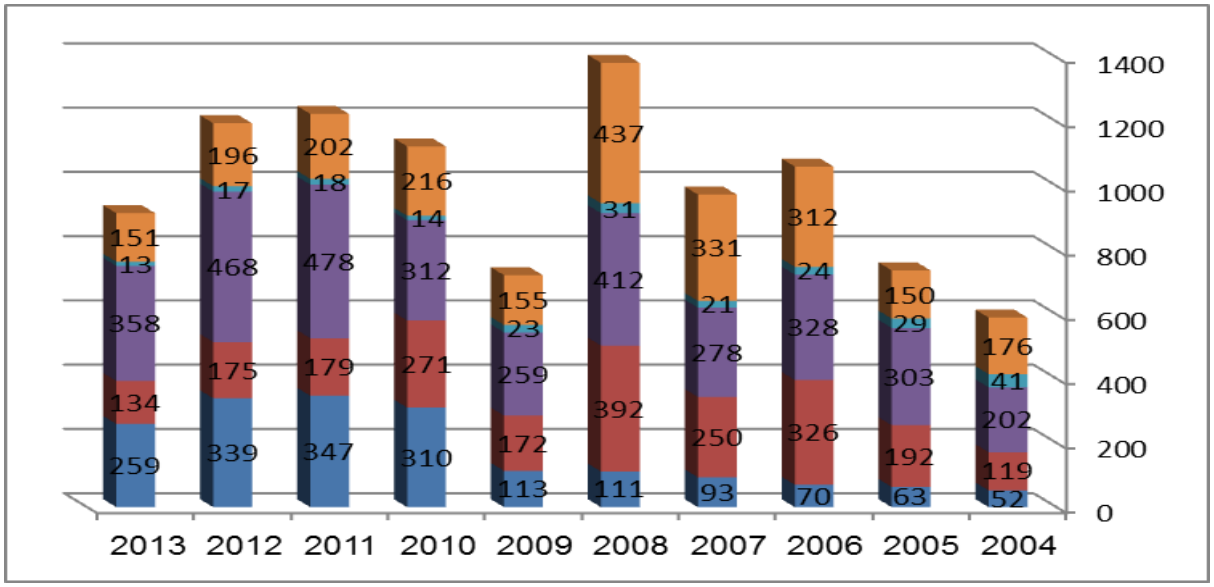

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم(11-1)

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك بعض السلع سجلت ارتفاعا مستمرا ومنها من كانت متذبذبة ما بين ارتفاعا وانخفاضا ومنها من سجلت انخفاض مستمر، فقد سجلت الاغذية والمشروبات ارتفعا طـــوال الفتـــرة المدروسة بينما معدات النقل سجلت انخفاضا مستمرا طوال فترة الدراسة، بينما السلع الاخرى الباقيـــة فقـــد كانت ما بين ارتفاعا وانخفاضا وهذا راجع الى نسب الاستهلاك والطلب عليها.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية

إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2013:

الجدول رقم(12-1): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة2004-2013

الوحدة: مليون دولار

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاغذية والمشروبات	3.523	3.494	3.582	4.651	8.620	5.820	5.984	9.740	10.399	11.670
المواد الخام	824	799	948	1.246	2.912	822	1.086	1.925	2.056	2.307
الوقود المعدني	164	194	231	285	651	419	875	1.083	1.156	1.297
المواد الكيميائية	2.150	2.372	2.487	3.051	4.452	3.953	4.136	5.293	5.662	6.168
معدات النقل	7.347	8.537	7.764	9.863	11.273	15.191	16.668	17.895	19.105	20.690
المصنوعات	4.162	4.455	6.359	8.202	11.445	13.964	11.740	11.262	12.023	12.743
المجموع	**18.171**	**19.852**	**21.372**	**27.312**	**39.364**	**40.725**	**40.489**	**47.198**	**50.401**	**54.875**

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى:- صندوق النقد العربي، **نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية**،2015، ص: 101.

الشكل رقم(12-1): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة2004-2013

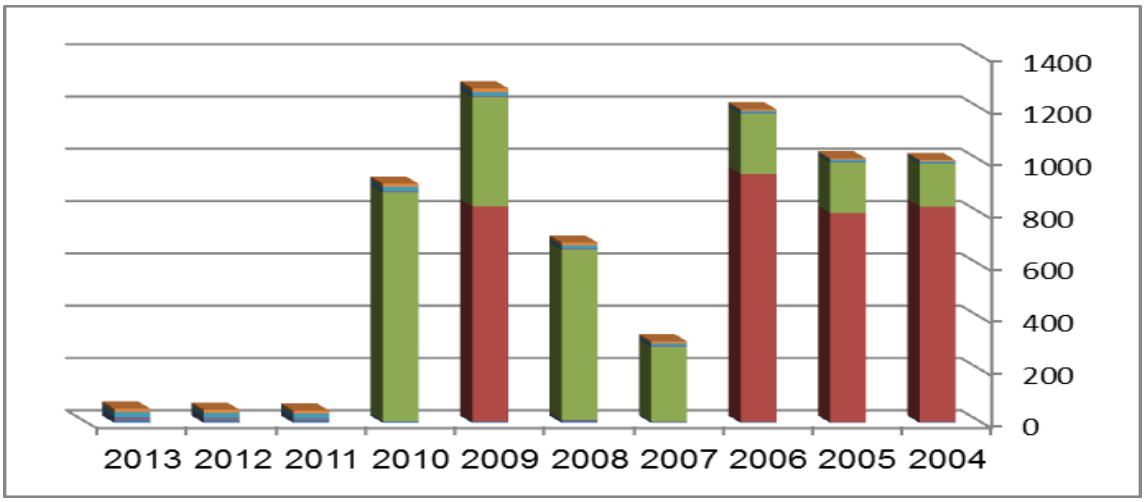

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم(12-1)

نلاحظ من خلال الجدول ان كل السلع سجلت ارتفاعا ملحوظا طوال الفترة المدروسة، مما جعل مجموع السلع مرتفعا طوال الفترة.

المطلب الثاني: الصادرات خارج المحروقات

اولا: الصادرات

الجدول رقم (13-1): التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000–2014

الوحدة: مليون دولار

	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
قيمة الصادرات خارج المحروقات	623	648	722	664	788	907	1184	1332	1954	1066	1619	2140	2048	2165	2813

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى: إحصائيات المديرية العامة للجمارك والصندوق النقدي العربي.

الشكل رقم (13-1): التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

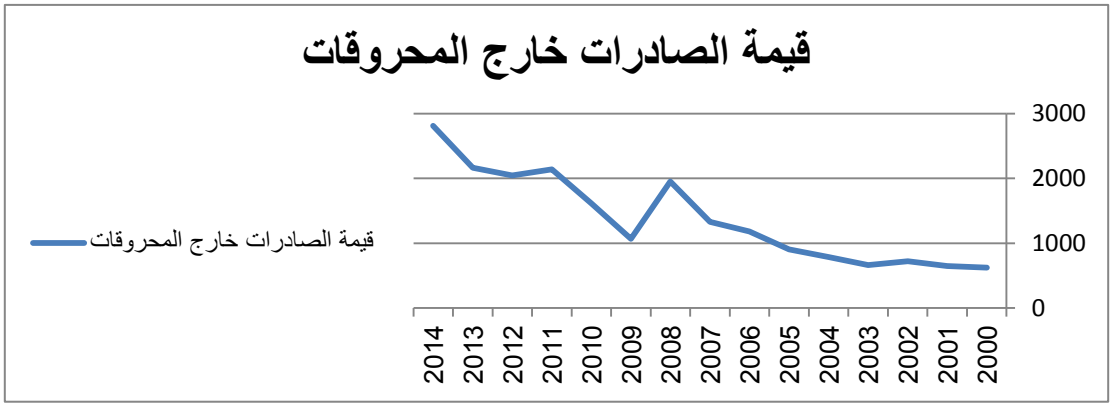

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 14-1

نلاحظ في الشكل إن الصادرات خارج المحروقات في نمو ولكن لا تزال النسبة ضعيفة جدا، بالرغم من التزايد الملحوظ عليها.

ثانيا: الواردات

الجدول رقم(14-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2013

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية	2415	2395	2678	2598	3604	3587	3800
الطاقة والمحروقات	106	139	129	112	208	212	244
المواد الاولية	493	478	542	665	803	751	483
مواد نصف مصنعة	1681	1872	2344	2774	3591	4088	4934
سلع التجهيزات الفلاحية	87	155	148	124	208	160	96
سلع التجهيزات الصناعية	2983	3435	4318	4698	7020	8452	8528
سلع استهلاكية اخرى	1386	1466	1590	2037	2765	3107	3011
المجموع	**9095**	**9801**	**10498**	**12232**	**17991**	**20145**	**21212**

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية	4954	7796	5893	6027	9805	9023	9572
الطاقة والمحروقات	324	595	549	945	1164	4955	4365
المواد الاولية	1325	1376	1201	1406	1776	1839	1766
مواد نصف مصنعة	7105	9154	10165	9944	10431	10629	10810
سلع التجهيزات الفلاحية	146	86	234	330	229	329	449
سلع التجهيزات الصناعية	10026	15434	15140	15573	15951	13604	15745
سلع استهلاكية اخرى	3751	5036	6145	5987	7944	9997	12205
المجموع	**29307**	**39479**	**39297**	**40212**	**47300**	**50376**	**54903**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على: إحصائيات مديرية الجمارك العامة والصندوق النقدي العربي.

الشكل رقم (14-1): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2013

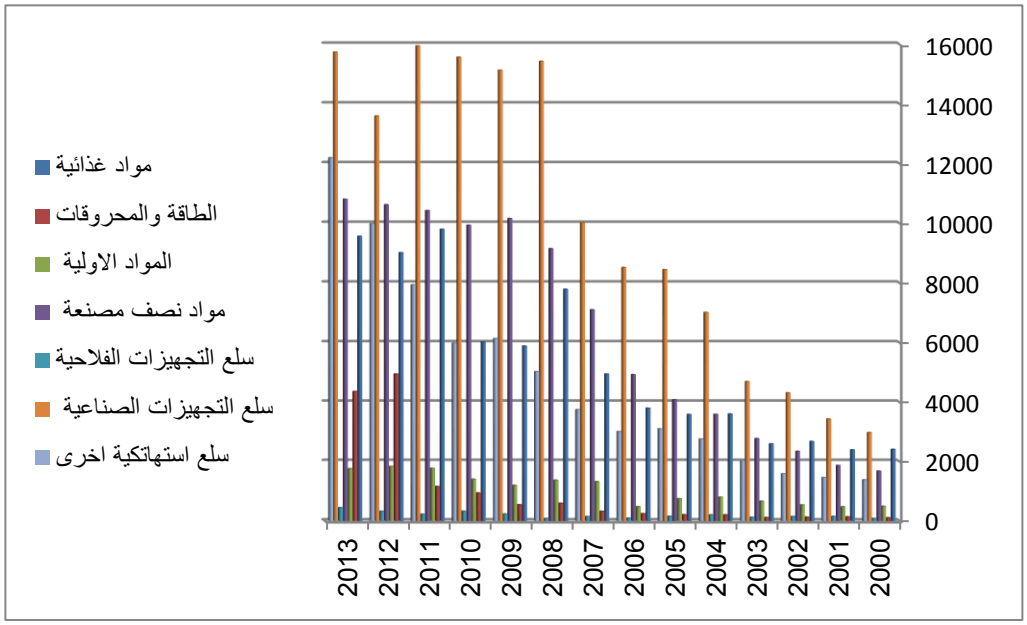

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (14-1)

ونلاحظ من الشكل السابق أن واردات الجزائر من الفترة 2000 إلى 2013 كانت السلع والتجهيزات الصناعية هي الأكبر نسبة في هذه الفترة، كانت في إرتفاع مستمر إلى 2012باعلى قيمة لها 15951 مليون دولار إنخفضت في 2012 لتصبح 13604مليون دولار ثم ارتفعت سنة 2013 لتصبح 15745 مليون دولار، تليه المواد نصف مصنعة باعلى قيمة لها 10810 مليون دولار خلال سنة 2013 والمواد الغذائية باقصى قيمة تقدر ب9805 مليون دولار سنة 2011.

ثالثا: الميزان التجاري

الجدول رقم (15-1):الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الصادرات خارج المحروقات	623	648	722	664	788	907	1184	1332
مجموع الواردات	9095	9801	10498	12232	17991	20145	21212	29307
الميزان التجاري خارج المحروقات	8472-	9153-	10498-	12232-	17203-	19238-	20028-	27975-

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1954	1066	1619	2140	2048	2165	2810
مجموع الواردات	39479	39297	40212	47300	50376	54903	58330
المزان التجاري خارج المحروقات	37525-	38161-	38593-	45160-	48328-	52738-	55520-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول رقم(14-1) و(13-1) .

الشكل (15-1): الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 2000–2014

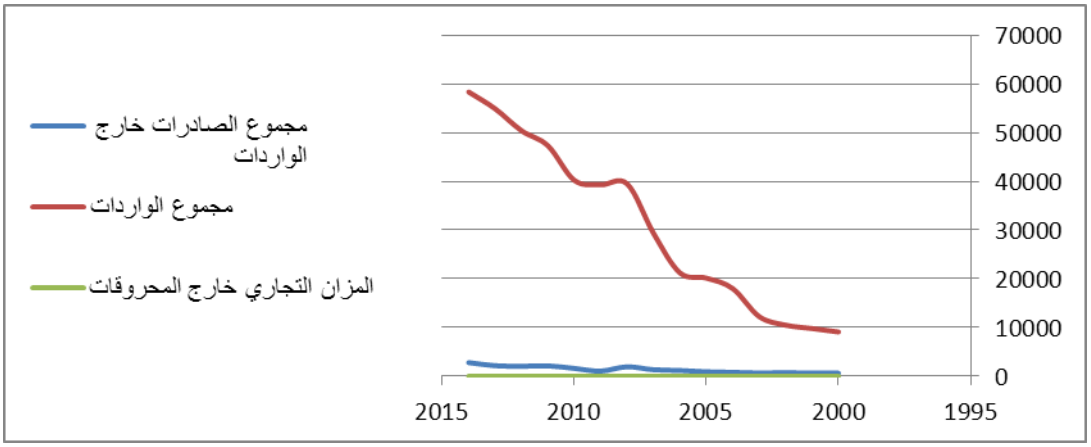

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم 15-1

من الشكل نرى إن الميزان التجاري خارج المحروقات حقق رصيد سالب طيلة هذه الفترة ونرى إن نمو الصادرات خارج المحروقات تنمو نمو بطيء جدا على عكس الواردات وان الميزان التجاري خارج المحروقات دائما في عجز متزايد.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في التجارة الخارجية الجزائرية

الجدول رقم(16-1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التجارة الخارجية خلال الفترة2004-2013

الوحدة: مليون دولار

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	11.7	13.9	20.5	21.029
الصناعة	13.6	13.2	14.2	12	12.5	12.6	13.7	17.9	23.9	23.9
بناء اشغال عمومية	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4	15.8	-	-
تجارة وخدمات	53.25	54.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2	55 .4	55.6	55 .8

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي، 2014.

يتضح أن هناك تفاوت في مساهمة القطاعات الاقتصادية في التجارة الخارجية، حيث نلاحظ أن القطاع الفلاحي منذ سنة2004إلى غاية 2006 كان يستحوذ على المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بنسبة 18.1 في المئة إلى 20.7 في المئة، ثم تراجعت مكانته إلى المرتبة الثالثة متأخرا بعد قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح بين 13.7 في المئة و 11.7 في المئة، مسجلا بذلك هبوطا تنازليا من 20.7 في المئة سنة 2004 إلى 11.7 في المئة سنة 2010، ثم من في المئة 13.9سنة 2011 الى 21.029 سنة 2013، ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لكونه مركز ذاب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم.

يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ومساهمة كل من الصادرات

والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية، نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بالإضافة إلى نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية وأخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية.

وسنقوم بالانتقال بهذه المؤشرات وشرحها في الفصل الثاني.

خلاصة الفصل:

لقد مرت التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلة الاقتصاد المخطط لقطاع التجارة الخارجية، قامت في البداية على قيام الدولة بمراقبة كل المعاملات الخارجية من مبادلات تجارية من سلع وخدمات وإنتقال رؤوس الأموال ثم تحولت خلال بداية السبعينات إلى إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وذلك على مراحل، لقد قامت الدولة بسياسة الإحتكار إلى نهاية الثمانينات، حيث إنخفضت أسعار البترول إلى أدنى المستويات وإنهاك الاقتصاد الجزائري تماما مما دفع بالسلطات الجزائرية لطلب مساعدات من المنضمات المالية الدولية، وقد تم فرض شروط على هذه المساعدات، كان من الشروط القيام بالإصلاحات في كل القطاعات وشمل هذه الإصلاحات قطاع التجارة الخارجية، ومن الإصلاحات التي شملت هذا القطاع تحرير التجارة الخارجية والإندماج في الإقتصاد العالمي.

الفصل الثاني

تجارة المنتجات الزراعية للجزائر خلال الفترة 2014_1980

تمهيد

نظرا للمكانة التي تحتلها الزراعة في الاقتصاد الوطني باعتبارها الأكثر أهمية من القطاعات الاقتصادية الأخرى شهدت العقود الأخيرة تزايدا ملحوظا في استخدام السياسات وإصلاحات زراعية، فعرف الدعم الزراعي تطورات هامة في جمع الفروع الفلاحية بداية من الألفية الثالثة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في الميادين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية ،وهذا من خلال وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي، بصف عامة تطوير وتكثيف المنتجات الزراعية من أجل تقوية الصادرات للخارج وتقليل من الاستيراد، وذلك ولتحليل هذا العنصر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر؛

المبحث الثاني: تجارة المنتجات الزراعية؛

المبحث الثالث: تحليل اقتصادي قياسي لدالة الانتاج الزراعي.

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال للرقي بقطاع الزراعة من أجل مسايرة التغيرات الدولية، فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة من محاولات الإصلاح للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي.

المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق

نظرا للظروف التي عايشتها الجزائر عشرية الثمانيات وما أحدثته من تصدعات في الاقتصاد الوطني كان لابد علي الجزائر من تغير نظامها الاقتصادي الى الاحسن، وقد رافق هذا التحسين قيام الجزائر بجملة من الاصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة النطاق والتي مست جميع جوانب النشاطات الإقتصادية بمختلف القطاعات التي من بينها الزراعة بغية التحول الى اقتصاد السوق ومن بين السياسات الزراعية قبل التحول الى اقتصاد السوق مايلي:

الفرع الاول: سياسة التسيير الذاتي (1963- 1986)

تعد تجربة التسيير الذاتي الفلاحي وليدة الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، فبعد مغادرة المعمرين الأوروبيين للتراب الوطني، تركوا وراءهم العديد من المزارع المخربة، مما أدى إلى تعطل دورة الإنتاج، لم تثني هذه الأوضاع والصعوبات من عزيمة العمال والفلاحين الجزائريين الذين تحركوا بصورة تلقائية وعفوية وقاموا بتسيير هذه المزارع، وقد أدى هذا المسعى إلى تجسيد نمط جديد للتسيير يسمى "التسيير الذاتي"،[1] إن اختيار التسيير الذاتي لم يكن عفويا، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤيا مستقبلية واضحة، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، ولهذا كان الإسراع في تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي. وعلى العموم، يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:[2]

اولا: المرحلة الأولى: وتمتد من سنة 1962 إلى سنة 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ أنه بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها؛ ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات

[1] عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007، ص: 3.

[2] جرموني مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها(دراسة حالة ولاية البويرة)**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 30.

ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع؛[1]

ثانيا: المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 1967 إلى سنة 1975، وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحيه ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة .كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. كما أُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها. كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري. ولعلى الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة؛

ثالثا: المرحلة الثالثة: وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.

بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا، ولهذا فقد اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتأتى إلا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا، وهذا ما جاءت به السياسة الزراعية الجديدة والمتمثلة في الثورة الزراعية.[2]

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008، ص: 95.

[2] فوزية غربي، **نفس المرجع سابق** ، ص: 96.

الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية (1971-1986)

لقد كانت الثورة الزراعية هي السياسة المراد إتباعها بعد الحصول على الاستقلال، لكن هذا لم يتحقق إ لا بعد 10سنوات من ذلك. وفي حقيقة الأمر فإن أهداف الثورة الزراعية هي مكملة لأهداف التسيير الذاتي وهي أكثر دقة وصرامة في ذلك من جهة، ومن جهة ثانية فهي تسعى إلى القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

أعلنت الدولة عن تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية والتي تمت المصادقة عليها في عام1971 وبذلك جاء أمر71 _73 في 8 نوفمبر 1971 الموافق ل 20 رمضان 1391 حول الثورة الزراعية، تحت شعار "أن الأرض لمن يخدمها"، وألغى كل تجارة في الموارد المائية المستعملة في الفلاحة .ولقد طبقت الثورة الزراعية على الأراضي الزراعية مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه، النخيل، الماشية، أراضي الغابات، الموارد المائية ذات الاستعمال الفلاحي. وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت: [1]

اولا: المرحلة الأولى: جوان 1972 بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة؛

ثانيا: المرحلة الثانية: والتي انطلقت في جوان1973، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد ؛

ثالثا: المرحلة الثالثة: بدأت في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

وعلى العموم، فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية، وهما:

- ✓ إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- ✓ تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة ومتفرقة.

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة، والتي تنحصر في ثلاث مشكلات، تتمثل الأولى في نقص

[1] جرمولي مليكة، **نفس المرجع السابق**، ص:43.

الأراضي، وتدور الثانية حول مسألة التعاون والبورجوازية الزراعية، أما الثالثة فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي.[1]

إن الثورة الزراعية لم تكن عملية سهلة بل كانت من أصعب الإنجازات التي قامت بها الجزائر بعد الإستقلال، لأنها مست عددا كبير من أفراد الشعب الجزائري في أغلى ما يملكون وهو الأرض .ونحن نعلم قيمة الأرض و مكانتها بالنسبة لأفراد المجتمع الجزائري ومدى تمسكهم بها لهذا لم يكن تطبيق الثورة الزراعية بالأمر الهين. فقد واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصا، والتنمية الوطنية على العموم .لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة؛ مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع .[2]

الفرع الثالث: السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات (1986)

في هذه الفترة باعتبارها مرحلة حكم جديدة انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، من خلال اعادة توجيه الاستثمارات للقطاعات الغير منتجة.[3] ففي المجال الزراعي، أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض للفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة؛ وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.[4] أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي على الخصوص، تساعدها على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي، والذي هو أيضا لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة. ولعلى الخلل في ذلك يعود إلى السياسات الزراعية التي لم تركز بما فيه الكفاية

---

[1] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص: 98.

[2] بويهي محمد،**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003، ص:61.

[3] براكتية بالقاسم،**الزراعة والتنمية في الجزائر دراسة مستقبلية**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2014/2013،ص165.

[4] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص: 100.

على هذا القطاع الحيوي، بحيث أدى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الواردات الغذائية والدخول في تبعية غذائية، وتحمل خزينة الدولة أعباء مالية من النقد الأجنبي، كان من الممكن اقتصادها أو توجيهها إلى مجالات أخر، ان الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفا اقتصادية صعبة، ساهمت فيها التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصا؛ وبالطبع زادتها حدة وضعية القطاع الزراعي المزرية ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تحديدا خلال هذه المرحلة، فقد تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدد القانون رقم 19/87 الصادر في شهر ديسمبر 1987 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، كما حدد حقوق وواجبات المنتجين.[1] وقد وضع هذا القانون لتحقيق أهداف معينة، وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة وتحديد طبيعتها القانونية ومن بين ما كان يهدف إليه كذلك تعريف قواعد استغلال الأراضي الفلاحية مع ضمان استغلال أمثل للأراضي الفلاحية بغية إشباع الحاجيات الغذائية للسكان وحاجيات الاقتصاد الوطني، مع السماح للمنتجين بالقيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي. ويضمن هذا القانون استغلالية فعلية للمستغلين، حيث يبقى الدخل مرتبطا بنتيجة إنتاجهم فقط وضمن هذا القانون، ومن أجل تحقيق تطوير شامل، شرعت الدولة في تنفيذ ما يلي:

- ✓ تطوير لا مركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية؛
- ✓ التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي؛
- ✓ التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية.

ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينيات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام، مع وضع وتطبيق برامج خوصصتها والسعي لتنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة. غير أن مواصلة هذه السياسات لم يكتمل وذلك مع التحولات الدولية خارجيا، والتحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخليا، وذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية، أصابتها الكثير من المشكلات والصعوبات، زاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر.[2]

[1] باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003، ص: 111.

[2] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص ص:103-102.

المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الكثير من التحولات والتطورات الهامة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة ومع نهاية التسعينيات بدأت السياسات الزراعية تحديدا، تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، والرفع من أداءات القطاع الزراعي تحديدا، وبالتالي تحسين شروط الحياة الاقتصادية العامة. وسوف تتم معالجة أهم السياسات الزراعية التي طبقت خلال هذه الفترة، فيما يلي.

الفرع الاول: الإطار العام للسياسات الزراعية في عقد التسعينات

أولت الجزائر منذ مطلع التسعينيات اهتماما متزايدا بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاطات القطاع الزراعي، بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها؛ والتي لا محالة تترك آثارها على الاقتصاد الوطني سواء بالإيجاب أو بالسلب. وتتركز أهم الآثار الإيجابية حول تحسين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض العجز في موازنة المدفوعات، واتجاه المستوى العام للمعيشة والأجور نحو الارتفاع؛ وكذلك تراجع معدلات التضخم، وتصحيح التشوهات في أسعار الصرف، وتحسين التراكيب المحصولية، والاتجاه نحو التطوير الفني وزيادة إنتاجية الموارد .ومن جانب الآثار السلبية، فإن أبرزها هو ما تعلق منها بزيادة معدلات البطالة وتضرر بعض الفئات الاجتماعية، من جراء الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة بشكل عام.[1] ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية. ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ والمتابعة، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي؛ وتتلخص أهم مرتكزات إستراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات فيما يلي: [2]

- ✓ استرجاع الأراضي المؤممة؛
- ✓ استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية؛
- ✓ دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

[1] براكتية بالقاسم، **نفس المرجع السابق**، ص: 179.

[2] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص: 104.

الفرع الثاني: برنامج التكيف الهيكلي(1990_1994)

يرتبط مفهوم التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم اقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم. ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ، 1990 المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي،[1]ولعلى أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج، ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها؛ وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية؛ وقد أدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، إن رفع الأسعار الزراعية من شأنه أن يحسن ربحية الزراعة، وبالتالي تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف، ولكن ذلك يفترض توفر المكونات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، وهو أمر نادر الحصول بسبب تقليص الاستيراد. ومن جهة أخرى، فإن تأثير رفع الأسعار على العرض التجاري محدود بسبب الطابع المعيشي الضروري، الذي يميز النشاط الزراعي بصورة واضحة. فطالما أن المحاصيل لا تزال تستهلك ذاتيا، فإن تأثير عائدات رفع الأسعار يبقى معدوما، نظرا لكون الإنتاج ليس له أية قيمة تبادلية، غير أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار المواد البديلة يبقى له أثره الواضح على مستوى الاستهلاك الذاتي. ولهذا لم تعرف الساحة الزراعية إقبالا استثماريا يذكر، وذلك لأن سعر تكلفة المحصول يصبح موازيا أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة.

إن الارتفاع البين في الأسعار الناتج عن سياسات التكيف يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل يزيد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض إنتاج القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى، من أجل زيادة عرضه للحوم، ولاسيما حين يكون تناسب أسعار اللحوم والحبوب لصالح الأولى؛ إذ تصبح اللحوم حينئذ هي الإنتاج الأساسي للمستثمر. كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي؛ وهنا تطرح مسألة حماية الزراعة المحلية في مواجهة الاستيراد. ويبدو أن إنتاج الحبوب هو الأكثر تعرضا للخطر، ولكن دون أن ننسى كل الزراعات البديلة للاستيراد، والتي كانت الدولة تسعى إلى تشجيعها كالسكر والنباتات الزيتية ومشتقات الحليب. إن هذه التدابير تترك تأثيرا

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص:8.

كبيرا على الزراعة في الجزائر، حيث يتوقف مستقبلها على درجة الحماية التي تمنح وتكتسب بالفعل، ولهذا فقد خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية، من أجل حماية متميزة. وهذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من استقلالية الدولة تجاه السوق العالمية في المجال الغذائي.

غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية.[1]

[1] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص: 105.

المطلب الثالث: السياسات الزراعية الجديدة في الجزائر

لقد تطرقا في المطلبين السابقين الى السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق والسياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات، وسنشرح في هذا المطلب بعض السياسات الجديدة او سياسات الدعم منذ سنة 2000 الى سنة2014.

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) (2000_2004):

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحيه جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في الميادين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق)، والخارجية(توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي.[1]

كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة ب 8مليون هكتار)باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة لزراعة إلى حدود 6000.000 هكتار عن طريق 50.000 امتياز؛[2] وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطط يتم بدعم من صناديق خاصة من ذلك مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛ إلى جانب التأطير التقني متعدد الأشكال والذي يتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي. ومن جهة أخرى فإن المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سيتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، علما بأن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة؛ لكن إجراءات التنفيذ لم تكن بالسهولة التي كانت متصورة، بحيث عرفت جوانب التسيير المالي بعض الصعوبات مما أدى إلى تعثر المسيرة، فمثلا تمت تسوية الإشكال الذي كان مطروحا" بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة" فيما يتعلق بتسيير تخصيصات الحساب الخاص الموجه لتمويلات المخطط قد تمت تسويته بشكل مرحلي بعد قرابة عامين من التوقف والمعاناة الناجمة عن تأخر تسديد التمويلات الممنوحة للاستثمارات الفلاحية منذ أكتوبر 2002، بناء

[1] غردي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 135.

[2] وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ا لحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص:65.

على اتفاقية موقعة بين الطرفين أهلت البنك وبقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، خاصة وأن الفوائد المترتبة عن تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمارات. البنك قدم تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة مختلف الاستثمارات الفلاحية قدرت إلى غاية ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دينار جزائري، بناء على ملفات استثمار تؤشر عليها مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكما لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ 43 مليار دينار، لم يسترجع منها البنك سوى 15 مليارا فقط، في حين تجري تسوية المبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل البنك إلى اتفاق تسوية مع وزارة الفلاحة لتسديد مستحقاتها كاملة الناجمة عن برنامج الدعم.

عرفت الزراعة الجزائرية بعض السياسات الخاصة فيما يخص استغلال الموارد الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني تحديدا، حيث ترمي السياسات الزراعية في مجال الحبوب إلى رفع الإنتاج وتحسينه، وذلك عن طريق توسيع المساحات المزروعة وتقليص مساحة الأراضي المتروكة، وبالتوازي مع ذلك العمل على تحسين المردودية من خلال توفير الموارد المائية للري التكميلي، والتحكم في المسارات التقنية والتقنيات الحديثة، وفي مجال الحبوب بالتحديد، ترمي السياسة المطبقة إلى رفع الإنتاج وتحسينه عبر طريقتين:

- ✓ تسعى الطريقة الأولى إلى توسيع المساحات المزروعة وبالتالي تخفيض الأراضي المتروكة بورا؛
- ✓ وتهدف الطريقة الثانية إلى تحسين الإنتاجية في الهكتار باستعمال كل الأساليب الفنية والتكنولوجية المتاحة، مع الحرص على استعمال الأصناف الملائمة وذات الجودة والمردودية العاليتين؛ مع إتباع خطوات التكثيف عبر المعالجة المناسبة وحسب الفضاءات الملائمة من خلال التأطير الفني الخاص وتحفيز مزارعي الحبوب للرفع من إنتاجية هذه المحاصيل، التي تبقى تثقل كاهل خزينة الدولة.[1]

الفرع الثاني: التجديد الفلاحي والريفي(2010-2014)

سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة (الأمن الغذائي)* وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في

[1] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص:115.

***الامن الغذائي** يتوفر عندما يتمتع جميع الناس في كافة الاوقات بالمقدرة المادية والاقتصادية التي تمكنهم من الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي، لتغطية احتياجاتهم الغذائية، وما يرغبون به من اغذية ليعيشوا حياة صحية وفعالة.

عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[1] ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة. وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني وتتمّثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي:[2]

- ✓ التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- ✓ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- ✓ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

وفي إطار البرنامج الخماسي(2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج، موزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220 مليار دج، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر ب 185.3 مليار دج موزع كالآتي:[3]

- ✓ سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (18%)؛
- ✓ سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (69%)؛
- ✓ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (13%).

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية، وهي:

اولا: التجديد الفلاحي:

ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى: تعزيز قدرات الإنتاج؛ زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛ تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع؛ عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية. وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في

---

[1] طالبي رياض، **التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص: 154.

2 سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، الشلف يومي23- 24 نوفمبر 2014، ص: 7.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980_2009)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامع محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص: 88.

المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية،[1]ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الأمر بالبرامج التي تستهدف: الحبوب، الحليب الطازج والبقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الأشجار المثمرة اللحوم الحمراء وتربية الدواجن، تتفرع في شكل أنشطة تعميم أنظمة اقتصاد المياه، تنمية المواد الغذائية للثروة الحيوانية وتنمية إنتاج البذور والفسائل والمحسنات وكذا تنمية المكننة والتخصيب، تأمين واستقرار عرض المنتجات الواسعة الاستهلاك.[2]يعتمد في ذلك على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الادوات التالية:[3]

- ✓ وحدات الاستبيان الحقلية؛
- ✓ مراكز الامتياز المتكاملة(المستمرات الفلاحية الرائدة)؛
- ✓ المهارات والبنيات التحية؛
- ✓ التكوين.

الشكل رقم(1-2): برنامج التجديد الفلاحي

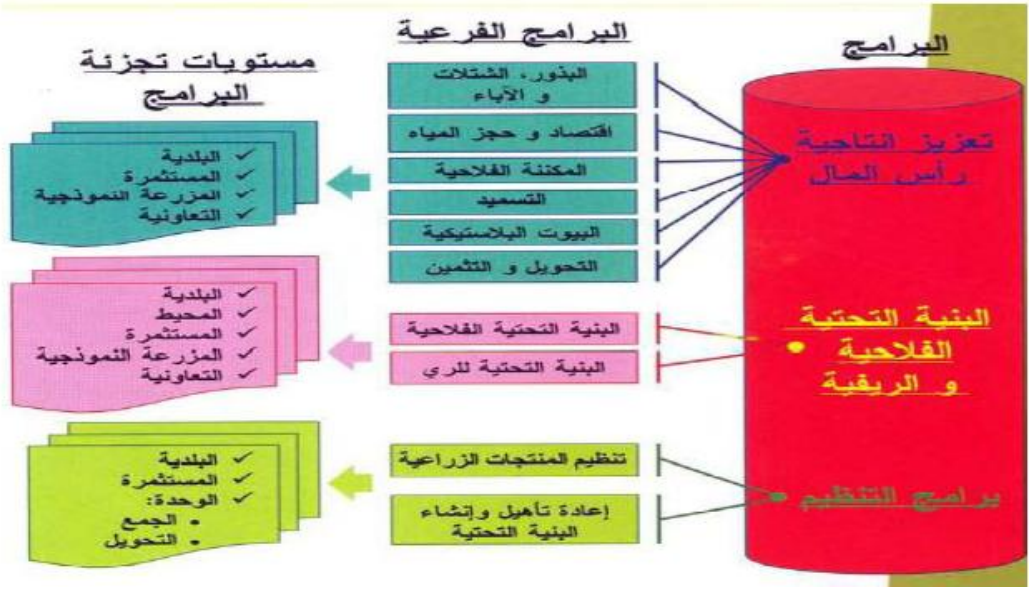

المصدر: وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري2010/2000 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR**، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ا لحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص: 86.

[1] سفيان عمراني، **نفس المرجع السابق**، ص:7.

[2] زهير عماري، **نفس المرجع السابق**، ص: 92.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، 2010، ص:2.

ثانيا: التجديد الريفي:

يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية.[1]سياسة التجديد الريفي تتجسد عبر تنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في:[2]

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)؛
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- ✓ حماية وتثمين الموارد الطبيعية؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

تتجه الاهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي نحو المساهمة في احياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل واعادة رفع النسيج الاقتصادي للوصول الى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الارياف وتثبيت اقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وشروط عملهم تسهيل الحصول على المواد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم، مع ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.[3]

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن استراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية. اعتمدت سياسة التجديد الريفي من طرف فخامة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الولاة/الحكومة يومي 6 و7 ديسمبر 2006 تبنو برنامج دعم التجديد الريفي(2007_2013) ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومة وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتعاون عليها كل من المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب، والسلطات المحلية والوطنية. يمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث مراحل:[4]

- ✓ المرحلة الأولى 2007 وهي السنة التجريبية؛
- ✓ المرحلة الثانية 2008 وهي سنة الترسيخ؛

---

[1] سفيان عمراني، **نفس المرجع السابق**، ص: 8.

[2] نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات (دارسة حالة ولاية تيارت)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتواره، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 /2012، ص: 200.

[3] بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، ابحاث اقتصادية ادارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جوان 2013، ص: 197.

[4] زهير عماري، **نفس المرجع السابق**، ص: 90.

✓ المرحلة الثالثة 2009 -2013 وهي سنوات التعميم.

الشكل رقم(2_2): برنامج التجديد الريفي

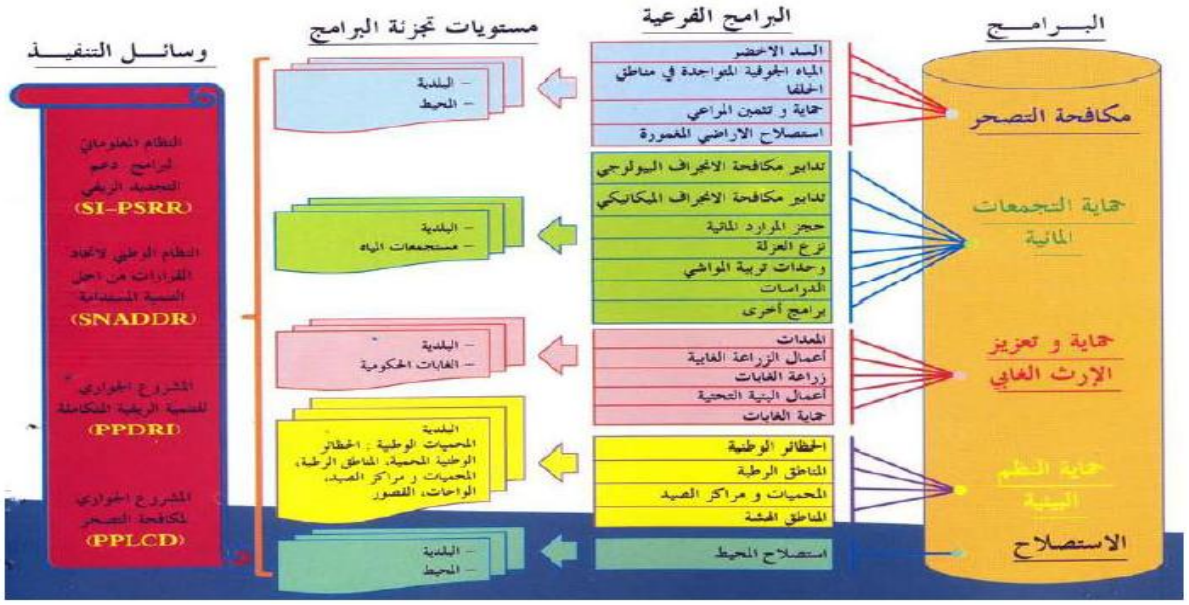

المصدر: وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري2010/2000 (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص: 88 .

ثالثا: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم،[1] حيث يّتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمّثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين؛ خبرة استشارية متخصصة؛ مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة؛ اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. وبهذا فهو يهدف إلى:[2]

✓ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

✓ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

✓ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

[1] زهير عماري، **نفس المرجع السابق**، ص: 93.

[2] سفيان عمراني، **نفس المرجع السابق**، ص: 8.

الشكل رقم (3_2): برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية

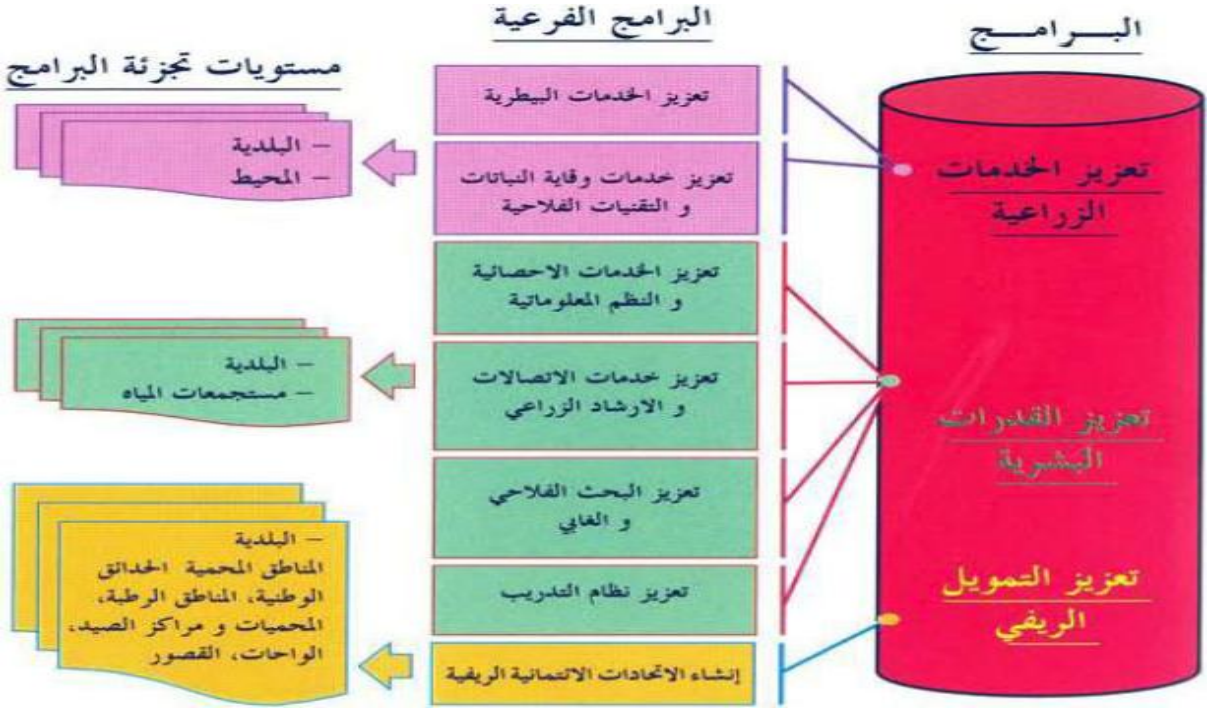

المصدر: وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري2010/2000 (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)**، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص: 90

المبحث الثاني: تجارة المنتجات الزراعية

الزراعة تمثل العمود الفقري لكثير من اقتصاديات البلدان النامية، إذ أنها تعد المصدر الرئيسي لمعيشة السكان، بالإضافة إلى كونها من المصادر الرئيسية لحصيلة الصادرات، لذلك سنتطرق لها في هذا المبحث لنعرف مدى مساهمتها في تطور وزيادة الصادرات للميزان التجاري الجزائري.

المطلب الاول: الانتاج الزراعي الجزائري

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والإستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي.

الفرع الاول: الانتاج النباتي:

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية، وهو ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية،[1] حيث يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الاساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، ويأتي انتاج الحبوب بمختلف اصنافه في المرتبة الاولى ضمن الإنتاج النباتي حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني.[2] وعملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة إلى تطوير الإنتاج النباتي.

وهذا ما نحاول توضيحه من خلال بيانات الجدول التالي

الجدول رقم(2-1): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2009-2011

المساحة: الف هكتار **الانتاجية: كغ/هكتار** **الانتاج: الف طن**

	2009			2010			2011		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
الحبوب	3243.37	1620	5253.15	2856.37	1596	4558.57	2584.54	1442	3727.99
البقوليات	67.45	953	64.29	74.20	975	72.32	87.30	903	78.82
الخضر	393.59	18525	7291.29	429.35	20124	8640.42	449.25	21300	9569.24
الفاكهة	353.87	-	3037.01	366.95	-	3350.13	375.45	-	3708.31
الزراعات المحمية	7.79	-	430.69	7.86	-	522.49	8.21	-	557.86

المصدر: جامعة الدول العربية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 31، الخرطوم، 2012، ص:37.

[1] غردي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 28.

[2] قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الشعبة: اقتصاد تنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012/2011، ص: 155.

الشكل رقم(4-2): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2009-2011

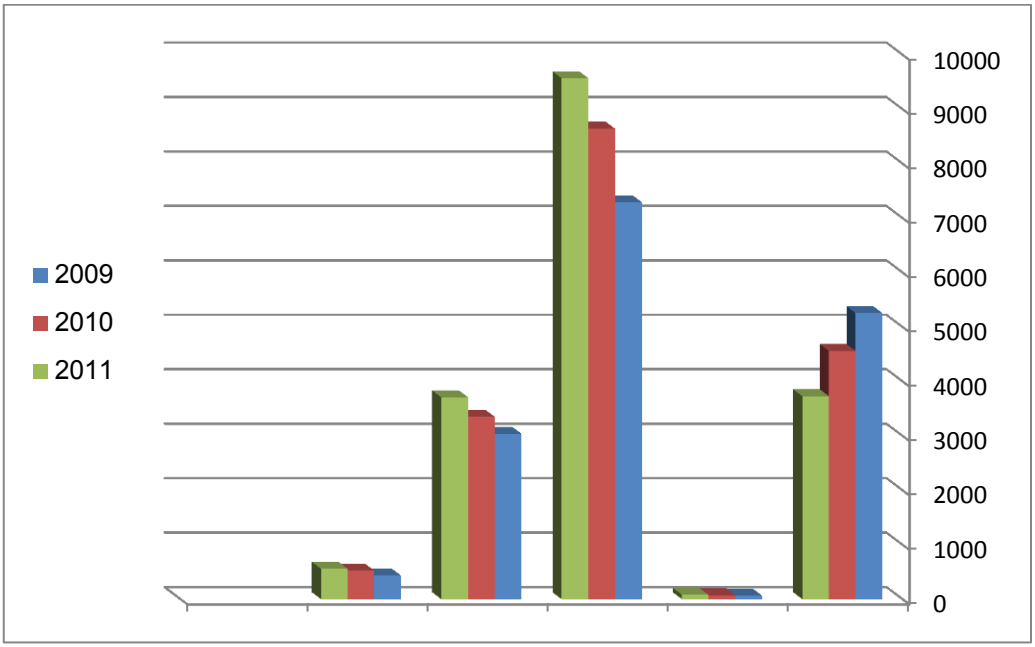

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم 2-1

من الجدول نلاحظ أن حجم الإنتاج النباتي عرف تطورا كبيرا في معظم أنواعه ما عدى الحبوب التي سجلت انخفاضا في الانتاج، وهذا راجع الى انخفاض المساحة المخصصة لزراعتها، بينما يرجع التحسن في الإنتاج إلى توفر الظروف المناخية الملائمة وإرتفاع معدلات سقوط الأمطار وإنتظامها، بالإضافة لتحسن الغلة في إطار الجهود التي بذلتها الدولة لتحقيق مستويات مقبولة للأمن الغذائي، وذلك بالتركيز على التوسع الرأسي وتكثيف الإنتاج، بإستخدام التقنيات المتطورة والإهتمام بالخدمات المساندة وتقديم الدعم الضروري.

والملاحظ في الجزائر أن البيئة التي نشأ فيها الفرد وثقافته الاستهلاكية في طلب متزايد للإنتاج النباتي غير ان ما يميز هذا الانتاج التذبذب والتباين في كميات الانتاج ومستويات الانتاجية من موسم لآخر، ولعل اهم الاسباب التي جعلته على هذا الحال تتمثل في:

- ✓ ارتباط الزراعة الجزائرية بكميات الأمطار المتساقطة فمعظم هذه الزراعة هي مطرية ونسبة قليلة منها تخضع لعملية الري الذي نجده ففي اغلبه يعتمد على أساليب تقليدية؛
- ✓ تقلص المساحة الصالحة للزراعة خاصة منها الأراضي الخصبة بفعل عوامل طبيعية وأخرى بشرية تتمثل في الانجراف والتصحر....إلخ؛
- ✓ هجرة الفلاحين وتخليهم عن خدمة الأرض والاتجاه في قطاع الصناعة والتجارة، لأن الأجور في القطاع الزراعي متدنية مما أدى إلى إهمال مساحات زراعية.

كل هذه العوامل وغيرها كان لها اثر كبير في تحديد مستويات الإنتاج من سنة لأخرى الأمر الذي انعكس في مظاهر العجز الغذائي، اذ لم يتمكن القطاع الزراعي وخاصة الانتاج النباتي من مواكبة النمو المتزايد في الطلب على المنتجات الزراعية واستدعى الأمر الاتجاه نحو الخارج لاستيراد ما عجز عن توفير الانتاج المحلي وبذلك ازداد حجم التبعية الغذائية وارتفعت فاتورة الغذاء.[1]

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الإستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن إستعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أوالإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الإنتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، وتجعل النشاط الزراعي أكثر انتظاما وأقل موسمية، وعرف الإنتاج الحيواني تطورا معتبرا، وهو ما يوضحه الجدول الأتي.[2]

الجدول رقم(2-2): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009-2011

الانتاج: الف طن

	2009	2010	2011
اللحوم الحمراء	9.43	7.87	7.84
اللحوم البيضاء	271.59	263.26	267.41
اللبن	462.42	559.66	597.74
البيض	2377.64	2854.07	3165.66
الاسماك	193.56	224.53	229.10
العسل	132.27	130.12	94.88

المصدر: جامعة الدول العربية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 31، الخرطوم، 2012، ص:99.

[1] قصوري ريم، **نفس المرجع السابق**، ص: 155.

[2] غردي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 30.

الشكل رقم(5-2): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009-2011

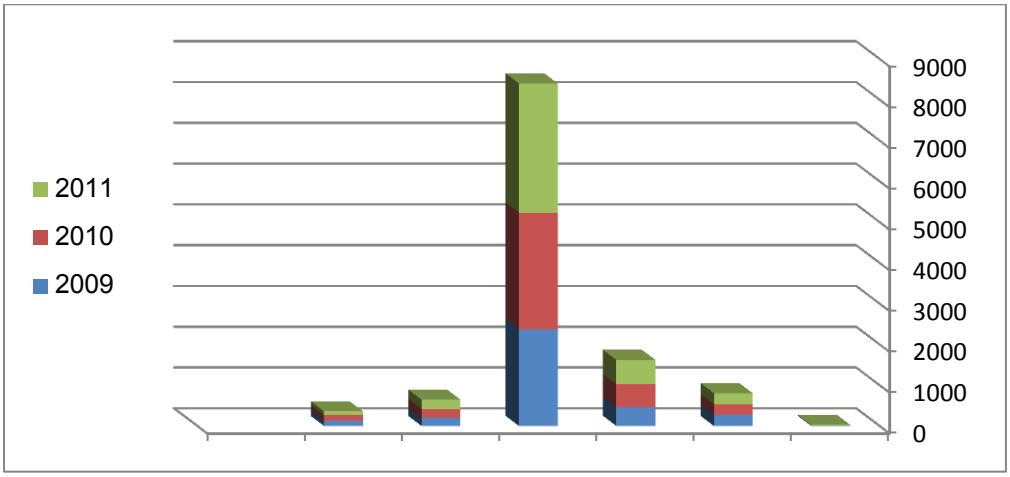

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الدول رقم2-2

من الجدول نلاحظ أن الإنتاج الحيواني في مجال اللحوم بنوعيها والعسل عرفة انخفاضا وهذا راجع الى نقص الماشية والدواجن وخلايا النحل، بينما سجلت كل من الألبان والبيض والأسماك تطورا ملحوظا.

اذا فإن الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة تجارة تنخفض وترتفع تجارة اخرى لكن على العموم فإن عدد الحيوانات عرفة تحسنا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب الدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربيين للاستثمار في هذا لمجال من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[1]

[1] قصوري ريم، **نفس المرجع السابق**، ص: 164.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منفع متبادلة الأطراف التبادل،[1]إذ تمثل التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، وتعتبر الموازين التجارية للمنتجات الزراعية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق إنجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات الزراعية.

الفرع الأول: مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في (الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)، وتعتبر الجزائر من الدول الضعيفة في تصدير المواد الغذائية، حيث أن دور (الصادرات الزراعية)* ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني،[2]ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية ونسبتها إلى مجموع الصادرات الكلية خلال الفترة 2000_2013.

الجدول رقم (3-2): تطور الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000_2013

الوحدة: مليون دولار

م السنوي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ص زراعية(A)	105.3	111.2	151.6	126.9	143.7	163.1	164.5	164.6	164.55	170.8	173.9	175.85	180.87	208.51
ص غذائية(B)	31.0	34.7	28.6	43.7	51.5	68.0	78.1	105.4	91.55	98.47	95.01	96.74	95.87	96.30
مجموع ص (D)	136.03	145.9	180.2	170.6	195.2	231.1	242.6	270	256.1	269.27	268.91	272.59	276.74	304.81
%A/B	29.44	31.20	18.83	34.44	35.48	41.69	47.47	64.03	64.05	57.65	54.63	55.01	53.00	46.18
%D/A	77.42	76.21	84.12	74.38	73.61	70.57	67.80	60.96	24.25	63.43	64.66	64.51	65.53	68.4
%D/B	22.79	23.37	15.87	25.61	26.38	29.42	32.19	39.03	35.74	36.56	35.33	35.48	34.64	31.59

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى:

- ✓ غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلىomc**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص:41.
- ✓ صندوق النقد الدولي، **النشرات الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، العدد 31،2011، ص: 20.
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد33، 2013، ص:302_303.

[1] حمدي عبد العظيم، **نفس المرجع السابق**، ص: 18.

*__الصادرات الزراعية__: تتمثل في **الصادرات الغذائية**: التمور، والمشروبات، الخمور، الجلود، **والصادرات غير الغذائية** تتمثل في: الأسمدة الكيميائية، الفلين، الوسائل الفلاحية، الجرارات.

[2] فوزية غربي، **نفس المرجع السابق**، ص: 230.

الشكل رقم(6-2): تطور الصادرات الزراعية والغذائية 2000_2013

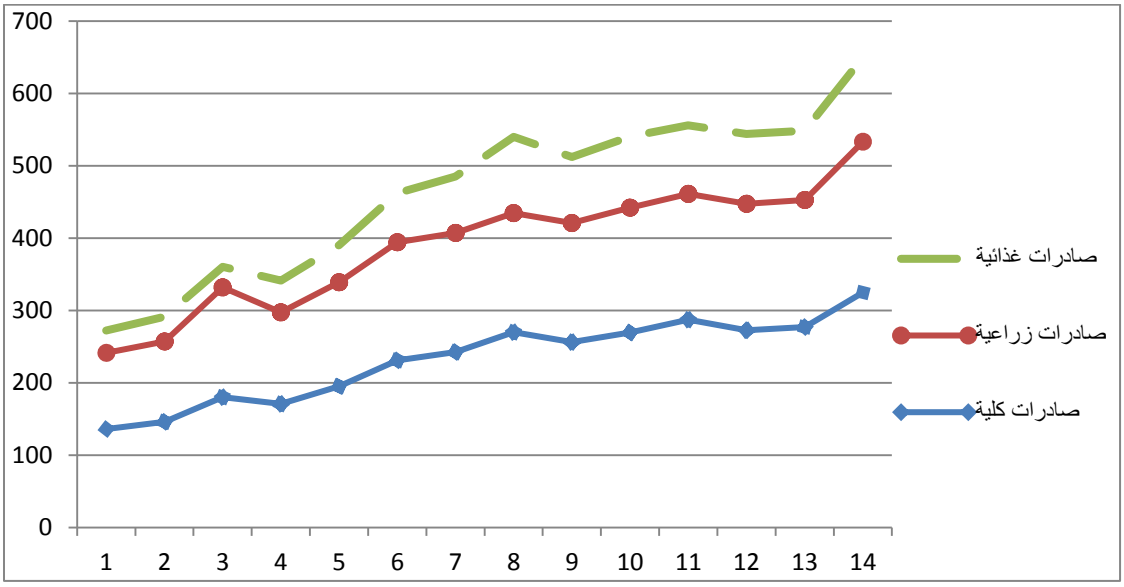

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى: معطيات الجدول رقم (2-1)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة2000_2013 انتقلت فيها من 105.3 مليون دولار إلى 208.51 مليون دولار سنة 2013، وهذا النمو كان بفضل التطور الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية التي انتقلت من31.0 مليون دولار إلى96.30 مليون دولار، وأن نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الزراعية تتراوح ما بين29.44% سنة 2000 و46.18% سنة 2013 وهذا ما يعني أن اكبر من 50% من الصادرات الزراعية هي صادرات غذائية، أما قيمة إجمالي الصادرات هي الأخرى عرفت تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، انتقلت فيه من136.03 مليون دولار إلى304.81 مليون دولار، ما يعني أن نمو الصادرات الزراعية له اثر كبير في نمو الصادرات الإجمالية.

لكن مساهمة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا بحيث لم تتجاوز3%، وهذه النسبة دليل على تواصل انخفاض الصادرات الغذائية، ويرجع ذلك الى عدم تحقق فعالية على مستوى اعادة هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها، وفي هذا الصدد يمكن القول ان الثروة النفطية التي تسخر بها الجزائر كانت عائقا امام تنمية وتطوير الصادرات غير النفطية وأولها الصادرات الزراعية خاصة وأن الجزائر بلد زراعي، كما انها تمتاز بالتذبذب الشديد من سنة الى أخرى لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي بشكل عام خاصة في الآونة الاخيرة اين شهد تراجعا في مستويات الانتاج والانتاجية التي تصبح قادرة على مواجهة المنافسة بسبب فتح السوق الجزائرية امام السوق الاوروبية.[1]

[1] قوصري ريم، **نفس المرجع السابق**، ص: 70.

الفرع الثاني: مساهمة الزراعة في تخفيض الواردات الغذائية

إذا كان القطاع الزراعي يعرف تدهورا نمطيا عاما عبرت عنه مجمل الصادرات والواردات الزراعية، فإن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن إرتفاع أسعار معظم هذه السلع في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع،[1] ان حجم الواردات الغذائية والزراعية يأخذ اتجاه متزايد من سنة الى أخرى وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل اكبر من معدل نمو الانتاج، لان حجم الانتاج الزراعي يكون منخفضا مقارنة بحجم الطلب الكلي على السلع الغذائية،[2] ويظهر هذا من خلال الجدول الآتي الذي يبين تطور الواردات الغذائية خلال الفترة2000_2013.

الجدول رقم(4_2): تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000_2013

الوحدة: مليون دولار

م السنوي	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
و زراعيةA	2687.2	2778.2	3024.5	3454.5	3560.6	4646.2	4538.6	4676.3	4567.54	4721.91	4744.72	4938.31	5041.51	5189.91
و غذائيةB	2144.0	2178.1	2098.1	2506.1	2600.6	3334.3	3956.9	4103.3	4032.1	4077.7	4087.6	4283.66	4684.87	4864.26
م و (D)	4831.2	4956.3	5122.6	8660.6	6161.2	7980.5	8495.5	8779.6	5899.64	8798.61	8832.32	18645.95	9726.38	10054.17
%A /B	79.78	78.39	69.37	72.54	73.03	71.76	87.18	87.76	88 .27	86.35	86.15	86.74	92.92	93.72
%D/ A	55.62	56.05	59.04	39.88	57.79	58.21	53.42	53.26	77.42	53.66	53.71	26.48	51.83	51.61
% D/ B	44.37	43.64	40.78	28.93	42.20	41.78	46.57	46.73	68.34	46.34	46.28	22.97	48.16	48.38

المصدر: من عداد الطالبة استنادا الى:

- ✓ غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012/2011، ص: 42.
- ✓ صندوق النقد الدولي، **النشرات الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، العدد 31،2011، ص: 22.
- ✓ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد33، 2013، ص:303_304.

الشكل رقم(7-2): تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000_2013

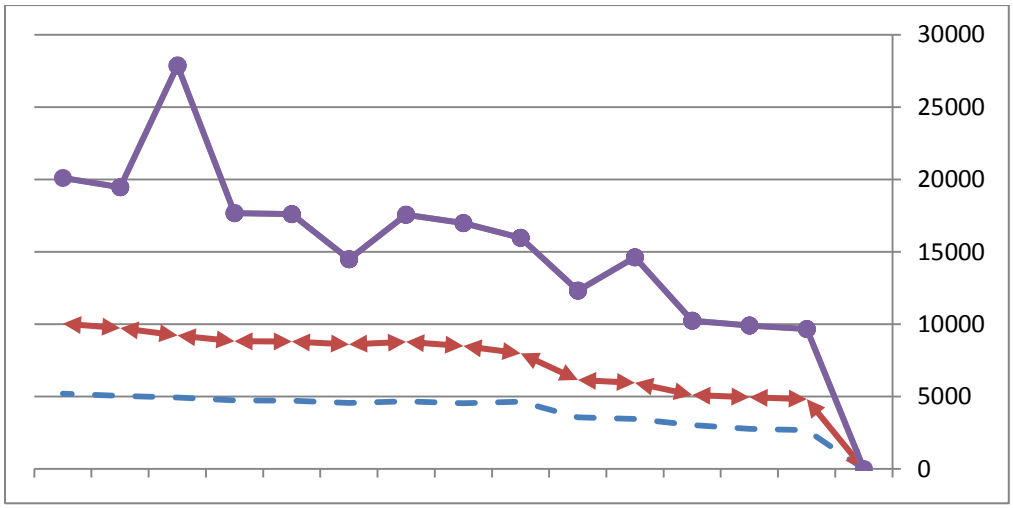

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى: معطيات الجدول رقم (2-2)

[1] غردي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 41_42.

[2] قوصري ريم، **نفس المرجع السابق**، ص: 168.

من الجدول نلاحظ أن هناك إرتفاعا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى فكانت 2687.2 مليون دولار في سنة 2000 لتعرف إرتفاعا مستمرا وصلا الى 5189.91 مليون دولار سنة 2013، وهذا النمو راجع إلى زيادة الواردات الغذائية التي انتقلت من 2144 مليون دولار الى 4864.26 مليون دولار خلال نفس الفترة، وأن قيمة الواردات الغذائية إلى الواردات الزراعية تمثل أكثر من 70%، مما يعني أن معظم الواردات الزراعية هي واردات غذائية، وذلك بسبب إرتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا، فحسب تقرير للبنك الدولي، أن أسعار الأغذية إرتفعت بنسبة 83% خلال الفترة 2002_2005، وأن أسعار القمح إرتفعت لوحدها ب120%، مع العلم أن السلع التي تستوردها الجزائر تتمثل أساسا في(الحبوب، الحليب، السكر، الزيوت، القهوة والشاي، أغذية الأنعام)، وأن75% من فاتورة الإستيراد تتمثل في الحبوب والحليب، كما يلاحظ أخرى إرتفاع في قيمة مجموع الواردات الذي إنتقل هو الأخر من 4831.2 مليون دولار سنة 2000الى10054.17 مليون دولار سنة 2013، مما يعني أن نمو قيمة الواردات الزراعية له اثر كبير في نمو الواردات الإجمالية، بينما نسبة قيمة الواردات الزراعية ضمن قيمة الواردات الإجمالية عرفت إرتفاعا من 55.62% سنة 2000الى 77.42%سنة 2008 ثم انخفضت إلى 51.61% سنة 2013 بسبب تراجع استيراد السلع الغذائية التي انخفضت هي الأخرى من نسبة 68.34%إلى 48.38% خلال الفترة 2008_2013، وكذا انخفاض في استيراد المواد غير الزراعية، غير أنه تبقى هذه النسب عالية تعرقل عملية النمو، لأن عملية النمو تحتاج إلى استيراد تجهيزات ومواد أساسية لاستمرار عمل الجهاز الإنتاجي القائم وتطويره لزيادة حجم الإنتاج الزراعي المحلي، الذي يسمح بتخفيض كمية المواد الغذائية المستوردة، وبالتالي التقليل من عجز الميزان التجاري الغذائي، كما يسمح بزيادة الصادرات الغذائية التي تساهم في تغطية الواردات الغذائية، حيث يعتبر تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية مؤشرا للأمن الغذائي، ووفق هذا المؤشر نلاحظ هناك تراجعا كبيرا في درجة للأمن الغذائي، وذلك للتحسن في تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية، وهذا ما سنتطرق له في المطلب التالي.[1]

[1] غردي محمد، **نفس المرجع السابق**، ص: 42.

المطلب الثالث: الميزان التجاري الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول الضعيفة في تصدير المواد الغذائية، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني مما يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف وسنوضح ذلك في هذا المطلب.

الفرع الاول: تطور الميزان التجاري الغذائي الجزائري

إن الميزان التجاري الغذائي يعبر على وضع للأمن الغذائي في الجزائر، فالبيانات الواردة في الجدول تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية، فمن جهة تعتبر الجزائر بلدا ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة ومن جهة هناك عجز غذائي ضخم، كما انها تعتبر من الدول الضعيفة في التصدير المواد الغذائية، وسبب ضعف حجم الصادرات الغذائية راجع الى نتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية الأساسية، كما ان مساهمة الصادرات في تغطية للواردات يعتبر ضعيف،[1] وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم(5-2): تطور الميزان التجاري الغذائي الجزائري ونسبة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية 2000-2013

معدل السنوي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ص غ (A)	31	34.7	28.6	43.7	51.5	68.0	78.1	105.4	91.55	98.47	95.01	96.74	95.87	96.30
و غ (B)	2144	2178.1	2198.1	2506.1	2600.6	3334.3	3956.9	4103.3	4032.1	4077.7	4087.6	4283.66	4684.87	4864.26
%B/A	1.44	1.56	1.30	1.74	1.98	2.03	1.97	2.57	2.27	2.41	2.32	2.25	2.04	1.97
صافي و. ز	**2113**	**2143.4**	**2169.5**	**2462.4**	**2549.1**	**3266.3**	**3878.8**	**3997.9**	**3940.55**	**3979.23**	**3992.59**	**4186.92**	**4589**	**4767.96**

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى: الجدولين رقم(4-2)و(3-2)

نلاحظ من الجدول تطورا في قيمة الصادرات الغذائية وصل إلى96.30 مليون دولار سنة 2013، بنسبة نمـــوا 65.3% مقارنة بسنة 2000، أما قيمة الواردات الغذائية هي الأخرى عرفـــت ارتفاعـــا مســـتمرا وصـــل إلى4864.26 مليون دولار سنة 2013، بنسبة نموا 27.2% مقارنة بسنة 2000، كما أن نســـبة تغطيـــة الصادرات الغذائية للواردات الغذائية لم يتجاوز2.57% سنة 2008، ثم سجل في السنوات الأخـــيرة نقصـــا ملحوظ وصل إلى 1.97% سنة 2013، وهذا بسبب ضعف حجم الصادرات الغذائية ونتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية الأساسية، اذا نلاحظ ان نسبة تغطية الواردات بالصادرات من المواد الغذائية الزراعية ضعيفة، مثلما جاء في الجدول.

الفرع الثاني: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية

من خلال الجدول السابق نلاحظ الفارق الشاسع بين الواردات والصادرات يبين عجز الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. ويتبين هذا النقص من خلال المستوى المعيشي لأفراد هذا البلد حيث يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة FAO لسنة 2010 أن نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بين سنة 2000 و 2002 كانت قدر ب50%، وإذا ألقينا نظرة في الميزان السلعي للمنتجات الغذائية لسنة 2013 المبين في الجدول والذي يوضح معدل التغطية بالنسبة المئوية للصادرات إلى الواردات فإنه يظهر جليًا الفجوة الغذائية للبعض من المنتجات الغذائية كمنتجات الأرز والسكر وجملة الزيوت. من نفس الميزان التجاري يمكن

[1] قوصري ريم، **نفس المرجع السابق**، ص: 171.

ملاحظة أيضا المساهمة الفعالة لبعض المنتجات الغذائية في قيمة الصادرات الإجمالية، ونخص بالذكر مساهمة منتجات اللحوم البيضاء والبيض وجملة الخضر والشعير...الخ، وهو ما يبينه الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم(6-2): الموازين السلعية لبعض السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر 2012

الكمية: الف طن **القيمة: مليون دولار أمريكي**

المنتوج الغذائي	الانتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
دقيق القمح	3432.2	8.3	3.30	5074	1187	5066	1184	8498	40.4
الارز	-	-	-	104.9	54.9	104.9	54.9	104.9	0.0
الشعير	1591.7	-	-	160.0	41.0	160.0	41.0	1751.7	90.9
البطاطس	4219.48	0.1	0.0	113.3	74.4	113.2	74.4	4332.7	97.4
جملة الخضر	10402.3	5.2	16.0	30.8	12.1	26	(4)	10428	99.8
جملة الفاكهة	3857	9.0	14.4	354.8	199.5	346	185	4202.5	91.8
السكر	-	6.2	3.1	1240.1	654.7	1234	652	1234	0.0
جملة الزيوت	63.1	7.2	3.7	696.2	602.7	689	599.0	752.1	8.4
جملة اللحوم	606.3	0.0	0.0	62.8	173.4	62.8	173.4	669.0	90.6
اللحوم الحمراء	240.9	0.0	0.0	62.3	172	62.3	172.2	303.1	79.5
اللحوم البيضاء	365.4	-	-	0.5	1.2	0.5	1.2	365.9	99.9
الاسماك	103.6	1.6	6.5	36.1	86.9	34.5	80.3	138.0	75.0
البيض	266.3	-		0.5	1.4	0.5	1.4	266.8	99.8
الالبان ومنتجاتها	3064	16.8	2.3	2832	862	2815	859	5879	52.1
جملة	-	-	**49.39**	-	**3548.51**	-	**3499.11**	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى: **الكتاب السنوي للإحصاء**، المجلد 33،2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك بعض المواد تحقق نسبة اكتفاء عالية كاللحوم البيضاء بنسبة 99.9% كذلك جملة الخضر والبيض بنسبة 99.8%وهناك مواد تحقق نسب متوسطة مثل الالبان ومنتجاتها بنسبة51.1 %كما ان هناك بعض السلع تعاني من عجز مثل جملة الزيوت بنسبة 8.4%.

يقدر حجم الطلب الوطني على الحليب 3.5 مليار لتر سنويا، والحبوب 50 مليون قنطار سنويا، غير أن الإنتاج الوطني يوفر60% من الحليب و30%من الحبوب سنويا، أما إرتفاع قيمة الواردات فيرجع إلى إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية خاصة السلع الأساسية(الحبوب، الحليب، السكر والقهوة)، وإرتفاع تكلفة عملة الأورو التي تشكل عائقا لدرجة أن أكثر من 53%من الواردات الغذائية تأتي من منطقة الأورو.[2] ورغم الارتفاع في الصادرات إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بواردات نفس المواد.[3]

[1] بن تفات عبد الحق، **دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 189.

[2] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص:43.

[3] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 234.

المبحث الثالث: تحليل اقتصادي قياسي لدالة الانتاج الزراعي

أن اختيار أي نموذج اقتصادي قياسي يمر بمرحلتين أو دراستين، الدراسة الأولى هي الدراسة الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على شروط النظرية الاقتصادية، أما الدراسة الثانية فهي الدراسة القياسية والتي تعتمد في اختيار أي نموذج قياسي على أدوات القياس الاقتصادي، وبالتالي فإن مرور النموذج القياسي المختار على هذين المرحلتين، سوف بدون شك يبعد كل الانتقادات الاقتصادية والقياسية الموجهة إليه، لذلك يجب على كل نموذج قياسي ان يمر على هذين الدراستين أو المرحلتين.

المطلب الاول: تقديم نماذج الدراسة

لقد قمنا في هذه الدراسة بتقديم احصائيات هذا النموذج بناءا على الفترة 1980-2012 وقد جمعت من عدة مصادر وهي منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة، منظمة التنمية الزراعية العربية، الديوان الوطني للإحصاء ولتحليل بيانات الدراسة المعتمدة تم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS 21، لما له من ميزات عدة في تحليل مثل هذه الدراسات من خلال المقاييس والاختبارات التالية:

معامل ارتباط بيرسون للارتباط لدراسة العلاقة بين متغيرين. واختبار ستودينت وذلك لدراسة دلالة كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك لإيجاد نموذج خطي لدراسة العلاقة المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة المؤثرة، واختبار فيشر لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة معا في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المتغير التابع: proa ؛

المتغيرات المستقلة: expa، Saua، Tma, impa, Capa, M .

$$Proa = ß_0 + ßexpa_1 + ßimpa_2 + ßCapa_3 + ßtma_4 + ßSura_5 + ßm_6 + u_t$$

Proa: الناتج الزراعي؛

Expa: صادرات زراعية؛

Impa: واردات زراعية؛

Capa: راس المال الزراعي؛

Tma: المكننة الزراعية؛

Sura: المساحة الزراعية؛

M: عدد الفلاحين؛

u: حد الخطأ؛

t: تمثل الزمن.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لذلك تطرقنا اليها في هذا النموذج.

الفرع الاول: النموذج المقدر والقوة التفسيرية

بعد تقديم النموذج سوف نقوم بتقدير معلمات النموذج ومعرفة مدى قوة تفسيره كما يلي:

اولا: النموذج المقدر:

$$\text{Proa} = -41.874_t + 0.005\text{Expa}_t + 0.27\text{Impa}_t - 0.001\text{M}_t + 2.327\text{Capa}_t + 4.304\text{Sura}_t - 0.007\text{Tma}_t$$

من خلال المعادلة نلاحظ:

- ✓ بالنسبة ل Expa نلاحظ ان الاشارة موجبة، اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع Proa والمتغير Expa ؛
- ✓ بالنسبة ل impa نلاحظ ان الاشارة موجبة، أي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع Proa والمتغير المستقل impa ؛
- ✓ بالنسبة ل M نلاحظ ان الاشارة سالبة، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع Proa والمتغير المستقل M ؛
- ✓ بالنسبة ل Capa نلاحظ ان الاشارة موجبة، أي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع proa والمتغير المستقل Capa ؛
- ✓ بالنسبة ل Sura نلاحظ ان الاشارة موجبة، أي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع proa والمتغير Sura ؛
- ✓ بالنسبة ل Tma نلاحظ ان الاشارة سالبة، اي ان العلاقة عكسية بين المتغير التابع proa والمتغير المستقل Tma.

ثانيا: القوة التفسيرية:

وقد أظهر معامل التحديد المصحح أن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة قادرة على تفسير ما نسبته95.6% في هذا النموذج أما المتغيرات التي لم يتم تفسيرها فقد بلغت نسبتها4.4% وهي راجعة الى متغيرات مستقلة أخرى لم يتم ادراجها في النموذج بسبب قلة احصائياتها.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

إن اختبار المعالم المقدرة للنموذج يتطلب منا عدّة اختبارات إحصائية، البعض منها تختبر المعالم جملة واحدة والبعض الآخر يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الأخرى. وتتمثل هذه الاختبارات في ما يلي:

اولا: اختبار احصائية فيشر: F

ان اختبار فيشر يقوم على دراسة معنوية المتغيرات مجتمعة، ومن خلال تحليل جدول تباين نبين ان قيمة F=115.714 وان قيمة sig= 0.000 أي القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية بالتالي ترفض H_0 وتقبلH_1 أي ان العلاقة الخطية المدروسة معنوية وهناك على الاقل متغير مستقل واحد ذو تأثير معنوي على الناتج الزراعي.

ثانيا: اختبار إحصائية ستودينت:

ان اختبار ستودينت يقوم على دراسة كل متغير على حدا ومنه سوف نقوم بالدراسة التالية كمايلي:

- ✓ ترفض H_0 وتقبل H_1 أي انه لا يوجد علاقة معنوية بين proa وexpa حيث ان sig=0.000 اصغر من 0.05.
- ✓ ترفضH_0 وتقبلH_1 أي انه يوجد علاقة معنوية بين proa وimpa حيث ان sig=0.006 اصغر من 0.05.
- ✓ تقبل H_0 وترفض H_1 أي انه لا يوجد علاقة معنوية بين proa وm حيث ان sig=0.4 اكبر من 0.05.
- ✓ ترفضH_0 وتقبلH_1 أي انه يوجد علاقة معنوية بين proa وCapa حيث ان sig= 0.006 اصغر من 0.05.
- ✓ ترفضH_0 وتقبلH_1 أي انه يوجد علاقة معنوية بين proa وsura حيث ان sig=0.008 اصغر من 0.05.
- ✓ تقبلH_0 وترفضH_1 أي انه لا يوجد علاقة معنوية بين proa وTma حيث ان sig= 0.877 اكبر من 0.05.

اذا المتغيرات التي لها معنوية وتؤثر في النموذج هي: impa, Capa, sura, expa

خلاصة الفصل

برغم من الاصلاحات التي اجريت على القطاع الزراعي إلا اننا نلاحظ من خلال الميزان التجاري الغذائي أن مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات وفي تقليص حجم الواردات من السلع الغذائية يبقى ضعيفا، وهذا نتيجة ضعف الإنتاج الزراعي وزيادة الطلب المحلي على هذه السلع، مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية والتبعية إلى الخارج، وأحدث عجزا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي الذي وصل إلى 5155.7 مليون دولار سنة2012، إلا أن الدولة في السنوات الأخيرة حاولت التقليل من حجم التبعية الغذائية لبعض المواد الغذائية التي كانت تستوردها والوصول إلى الإكتفاء الغذائي فيها، وهذا إعتمادا على الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع واستغلالها بصورة عقلانية وتحفيز الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي بتقديم الدعم اللازم لهم من خلال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والتدخل للحفاظ على أسعار بعض السلع في مستوى مناسب لصالح المنتجين.

الخاتمة

تمهيد

لقد تجلت مؤخرا أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري فهي تعمل على تصدير الفوائض من منتجات معينة الأمر الذي يسمح لها بتغطية استيراد أنواع أخرى من السلع التي لا تتوفر لديها تلك المزايا، وقد اتبعت الجزائر سياسات اقتصادية بهدف النهوض بهذا القطاع الحيوي الهام وقد مرت بعدة مراحل بدءا بمرحلة الرقابة على التجار الخارجية ودلك من خلال الرسوم الجمركية ولرقابة على الصرف وتراخيص الاستيراد ونظام الحصص، تلتها مرحلة احتكار التجارة الخارجية ثم عمدت بعدها الدولة الجزائرية إلى تطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية، وتجدر بنا الإشارة إلى أنه من أبرز المنتجات التي تعتمد عليها التجارة الخارجية في الجزائر المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة فالإنتاج الزراعي في الجزائر كبير وفي تطور مستمر الأمر الذي ساهم في تعزيز التجارة الخارجية لهذه المنتجات.

اختبار الفرضيات:

✓ تحرير التجارة الخارجية انعكس على زيادة الواردات الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري وبهذا يتم إثبات صحة الفرضية الأولى.

✓ إن الميزان التجاري الجزائري من خلال البيانات الإحصائية يتبين أنه قد شهد تطور ملحوظ خلال الفترة ما بين 2002-2013 وبهذا نثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ من بين السياسات التي اعتمدتها الجزائر مند فترة الاستقلال إلى غاية اليوم التسيير الذاتي وكدا برنامج التجديد الفلاحي الريفي وبهذا نثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ الفرضية الرابعة تم إثبات صحتها فقد ساهمت التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الجزائر في ترقية الصادرات وتقليل الواردات.

النتائج:

النتائج النظرية:

✓ أن السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر ساهمت وبدور كبير في ترقية المنتجات الزراعية وتحسين نوعيتها وجودتها.

✓ الإنتاج الزراعي في الجزائر قائم أساسا على شقين إنتاج نباتي وإنتاج حيواني.

✓أن المنتجات الزراعية في الجزائر ساهمت في ترقية الصادرات الجزائرية وبالتالي النهوض بقطاع التجارة الخارجية .

النتائج التطبيقية:

✓من خلال الدراسة القياسية تبين لنا أن دالة كوب دوغلاس هي الأنسب في تقدير دالة الإنتاج الفلاحي الجزائري، وبناءا عليها توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها أن الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية(وهذه مسألة يستطيع بها السياسة الزراعية للاستفادة من التحولات التكنولوجية التي تسود الزراعة المتقدمة)، اكثر من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي وذلك نظرا لغياب آلية لسوق العمل الزراعي لتحديد اقتصاديات الأجور الزراعية لا سيما وأن نمط القطاع الفلاحي في الجزائر تقليدي وبذلك تعد أجور العمل الزراعي تكاليف ثابتة (العمل العائلي) لا متغيرة، وهو ما يشكل عبئا على متوسط التكاليف المزرعية؛

✓برغم من الإمكانيات المتوفرة في الجزائر هناك تناقض في الوضعية الغذائية فمن جهة تعتبر الجزائر بلدا ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة ومن جهة هناك عجز غذائي ضخم، كما انها تعتبر من الدول الضعيفة في التصدير المواد الغذائية، وسبب ضعف حجم الصادرات الغذائية راجع الى نتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية الأساسية، كما ان مساهمة الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي يعتبر ضعيف؛

✓الفارق الشاسع بين الواردات والصادرات يبين عجز الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. ويتبين هذا النقص من خلال المستوى المعيشي لأفراد، وعندما نلاحظ معدل التغطية بالنسبة المئوية من الصادرات إلى الواردات فإنه يظهر جليًا الفجوة الغذائية للبعض من المنتجات الغذائية؛

✓ان السياسات الزراعية التي كانت تعمل بها الجزائر لم تكن نتائجها مرضية نظرا الى أن سعر تكلفة المحصول موازيا أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة. هذا مما قاد البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل الزيادة من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي.

التوصيات:

✓ضرورة متابعة الآليات المبتكرة حديثا على المستوى العالمي لتطوير المنتجات الزراعية الجزائرية.

✓الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الكبرى المنتجة للمنتجات الزراعية.

آفاق الدراسة:

في الختام فإن هدا البحث ما هو إلا مقدمة للمهتمين بالبحث في موضوع الإنتاج الزراعي والتجـــارة الخارجية في الجزائر، ويبقى المجال مفتوح للباحثين لمواصلة دراسة وتحليل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعيـــة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات وإجراء المزيد من الدراسات القياســـية أكثـــر تعمقـــا في ذات الموضوع.

قائمة المراجع

الكتب:

1. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، 1996؛

2. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية واللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993؛

3. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الاولى، الجزائر، 2009؛

المذكرات:

4. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012؛

5. سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 64-62، جامعة بشار، الجزائر، 2013؛

6. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص: المالية الدولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2010/2011؛

7. بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، الجزائر، الجامعة الجزائر، 2003/2002؛

8. فيروزي سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012؛

9. عبد المومن قواوسي، أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010، مذكرة قدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011؛

10. عبد العالي بورويس، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997/1996؛

11. بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006؛

12.بلحبيب عبد الكمال، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر،2011/2010؛

13.قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000- 2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014/2013؛

14.عبد الغفار غطاس، آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من 1990-2006)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي بن مرباح، ورقلة، الجزائر،2010/2009؛

15.رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر03، 2011/2010؛

16.عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006؛

17.جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها(دراسة حالة ولاية البويرة)، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005؛

18.فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008؛

19.بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003؛

20.براكتية بالقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر دراسة مستقبلية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013؛

21.وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ا لحاج لخضر باتنة، 2014/2013؛

22.طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010؛

23.زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013؛

24.نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات (دارسة حالة ولاية تيارت)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتواره، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011؛

25.قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الشعبة: اقتصاد تنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012/2011؛

26.غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلىomc، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011؛

المجلات:

27..بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011؛

28.سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، الشلف يومي23- 24 نوفمبر 2014؛

29. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي الجزائري في واقع التحديات، مجلة الباحث العدد الاول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002؛

30.باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003؛

31.زكربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005؛

32.طارق ابو مزيان قندوز، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق(معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الاداري)، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين/دالي ابراهيم– الجزائر؛

33.بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، ابحاث اقتصادية ادارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جوان 2013؛

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

34.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010؛

35.صندوق النقد الدولي، النشرات الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 2011،31؛

36.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد33، 2013؛

37.صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية،2015؛

38.المركز الوطني للإعلام والإحصاء؛

39.إحصائيات المدرية العامة للجمارك؛

40.قانون10/90المؤرخ في14 افريل1990.

41.قانون 02/90المؤرخ في 7 أوت 1990.

42.مرسوم تنفيذي رقم 37/91 في 13أفريل1991.

43.http://ta3lime.com/showthread.php?t=14767، تاريخ الإطلاع 2015/09/05 الساعة 18:25

الملاحق

الملحق رقم(1): : تطور الإنتاج الفلاحي وعوامله في الجزائر خلال الفترة 1980-2009

T	SUB	ENG	CHP	TM	MS	TR	CN	M	SAU	(1)PA	السنوات
1	1	235,70	17,78	51	4	47	9,155	1,633	7,509	12,900	1980
2	1	166,10	18,19	52	4	48	9,354	1,655	7,510	12,926	1981
3	1	131,34	20,18	53,20	4	49,20	9,611	1,67	7,509	11,866	1982
4	1	154,90	22,62	55,97	5,69	50,28	9,854	1,683	7,231	11,617	1983
5	1	203,94	20,09	67,01	5,69	61,32	9,948	1,693	7,510	12,709	1984
6	1	280,63	19,99	82,32	7,01	75,31	10,478	1,706	7,511	14,615	1985
7	1	271,66	19,89	90,86	8,21	82,65	10,512	1,748	7,533	14,425	1986
8	1	241,20	20,35	97,90	8,63	89,27	10,777	1,791	7,624	16,892	1987
9	1	146,50	21,20	100,35	8,65	91,70	10,779	1,832	7,642	15,743	1988
10	1	117,00	21,33	88,86	9,05	79,81	10,979	1,868	7,673	18,152	1989
11	0	127,00	21,77	100,55	9,12	91,43	11,783	1,906	7,635	17,026	1990
12	0	91,50	20,88	107,64	9,48	98,16	12,107	1,994	7,806	19,648	1991
13	0	96,80	22,02	101,18	9,60	91,59	12,614	2,075	8,094	20,552	1992
14	0	130,90	22,85	106,34	9,80	96,54	12,772	2,165	8,064	19,792	1993
15	0	119,30	21,84	100,53	9,97	90,57	12,493	2,253	8,006	18,010	1994
16	0	46,40	21,54	101,20	9,99	91,20	12,515	2,335	8,029	20,705	1995
17	0	38,00	21,88	102,09	10,07	92,02	12,508	2,419	8,040	25,653	1996
18	0	97,00	21,97	102,51	10,08	92,43	12,614	2,497	8,159	22,203	1997
19	0	108,00	22,73	102,94	10,14	92,80	12,874	2,57	8,174	24,734	1998
20	0	93,00	22,89	103,12	8,86	94,26	12,978	2,643	8,192	25,402	1999
21	1	92,30	22,52	104,26	8,54	95,72	12,998	2,716	8,192	24,132	2000
22	1	105,30	22,33	105,40	8,22	97,18	13,059	2,791	8,163	27,329	2001
23	1	98,00	22,93	105,97	8,27	97,70	13,201	2,852	8,206	26,987	2002
24	1	45,03	22,90	106,80	9	97,80	13,284	2,903	8,244	32,304	2003
25	1	188,04	23,88	106,17	8,36	97,81	13,518	2,953	8,296	33,305	2004
26	1	55,81	24,60	112,49	12,36	100,13	13,696	2,996	8,363	33,938	2005
27	1	99,07	25,31	114,78	12,42	102,36	13,936	3,039	8,378	35,601	2006
28	1	111,75	25,96	116,11	12,55	103,56	14,081	3,092	8,390	37,381	2007
29	1	51,19	25,63	117,18	12,65	104,53	*14,101	3,125	8,424	35,400	2008
30	1	58,84	27,40	143,49	12,65	130,84	*14,200	3,152	8,435	36,108	2009

المصدر: زهير عماري، مرع سبق ذكره،

الملحق رقم(2):

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,982[a]	,964	,956	1,891684

a. Predictors: (Constant), الصادرات, عدد الفلاحين, الواردات, المكننة الزراعية, راس المال الزراعي, المساحة الزراعية

الملحق رقم (3) :

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2484,477	6	414,080	115,714	,000[b]
Residual	93,040	26	3,578		
Total	2577,518	32			

a. Dependent Variable: الناتج الزراعي

b. Predictors: (Constant), راس المال الزراعي, المساحة الزراعية, الصادرات, عدد الفلاحين, الواردات, المكننة الزراعية

الملحق رقم (4) :

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-41,874	22,808		-2,836	,008
الصادرات	,005	,000	,466	6,691	,000
الواردات	,027	,000	,093	2,918	,006
عدد الفلاحين	-,001	,001	-,064	-,855	,400
راس المال الزراعي	2,327	1,166	,419	2,996	,006
المساحة الزراعية_	4,304	4,135	,190	2,041	,008
المكننة الزراعية_	-,007	,042	-,020	-,157	,877

a. Dependent Variable: الناتج الزراعي

تم بحمد الله